أسواق مصر في العصر الأيوبي (567-648هـ/ 1171-1250م)

د. شوكت عارف محمد
أستاذ
فاكولتي العلوم الانسانية، جامعة زاخو
اقليم كردستان العراق

كازين انور صديق
مساعد مدرس
فاكولتي العلوم الانسانية، جامعة زاخو
اقليم كردستان العراق

المستخلص

من المعروف أن أغلب الدراسات التي تناولت تاريخ الدولة الأيوبية قد انصّبت على معالجة النواحي السياسية، والعسكرية، أما الدراسات الإقتصادية فانها تكاد تكون نادرة، ومن هذا المنطلق جاء إختيارنا لموضوع البحث لالقاء الضوء على أسواق مصر آنذاك للتعرف على دورها الحيوي في حياة الناس كونها المكان الذي كان يجتمع فيه الناس للحصول على حاجاتهم المُختلفة، وفيه يُمارس التجار، والحرفيون، والكسبة أنشطتهم الإقتصادية المُتنوعة، ويبدو أنّ الإستقرار النسبي الذي شهدته مصر مُقارنة مع المدن الشامية التي كانت أكثر عرضة للتقلبات السياسية، وهجمات الصليبيين قد جعل الكثير من المدن المصرية، كالقاهرة، والإسكندرية مراكز اقتصادية مُشهورة، كثرت فيها الأسواق، والأنشطة التجارية المتنوعة، كما تعددت فيها العمائر التجارية مثل القياسر، والخانات، وأصبحت محطات لقوافل التجّار بين مشرق العالم الإسلامي، ومغربه، وكذلك مع الغرب الأوربي. وقد إرتأينا تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، وخاتمة : المبحث الأول : تمّ فيه التطرق لسياسة الأيوبيين، ودعمهم للأنشطة الإقتصادية، والمبحث الثاني : جاء للحديث عن الأسواق المصرية، وأنواعها، وما كان يُباع فيها من السلع والبضائع، كما تمّ التطّرق الى أبرز العوامل المؤثرة في حركة تلك الأسواق، والمبحث الثالث والأخير : فقد خُصّص للحديث عن نظام الإشراف، والرقابة على الأسواق، والصلاحيات، والمهام التي أناطها الأيوبيون بالمحتسبة في عملهم التنظيمي، والرقابي على الأسواق، واختتم البحث ببيان أهم النتائج.

الكلمات الدالة : *الأسواق مصر، العصر الأيوبي، التاريخ الاقتصادي.*

1. المقدمة

التعرف على أسواق مصر خلال العصر الأيوبي، أنواعها، وماهية الأنشطة الاقتصادية التي كانت تمارس فيها، وأثر العوامل الطبيعية، والسياسية، والظروف المحيطة كالحروب الصليبية بانتعاش أو ركود الأسواق المصرية أنذاك، وطبيعة الاجراءات الاقتصادية التي اتخذها السلطان صلاح الدين، ومن أعقبه من السلاطين الأيوبيين، وأثرها في ازدهار الحياة الاقتصادية بمصر.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في تساؤلات مُهمة تطرح نفسها حول ماهية الدور الذي لعبته الأسواق في تاريخ مصر على عهد الأيوبيين، وأثر العوامل المحيطة من طبيعية، وسياسية، وحربية، على انتعاش، أو انكماش تلك الأسواق.

أهمية البحث

شغل تاريخ مصر في العصر الأيوبي حيزاً مهماً في كتابات الباحثين الا أنّ أغلب الدراسات انصبت على جوانب التاريخ السياسي، ويبدو واضحاً أنّ الحروب الصليبية، وغيرها من الأحداث الساخنة قد القت بظلالها على كتابات المؤرخين قديماً وحديثاً دون أن تحظى الجوانب الحضارية عموماً، والاقتصادية خصوصاً بما يتناسب وأهميتها في تاريخ تلك المرحلة، ومن هذا المنطلق تمّ اختيار : (الأسواق في مصر في العصر الأيوبي 567 – 648هـ / 1171 – 1250م) موضوعاً للبحث رغبةً في مزيد من الاستقصاء التاريخي لأبرز جوانب الفعاليات الاقتصادية، وما طرأ على أسواق مصر من تحولات ايجابة أو سلبية في ظل الظروف السياسية المستجدة آنذاك.

منهج البحث

اتبع الباحث المنهج التاريخي الذي يقوم على الوصف، وتحليل النصوص .

الدراسات السابقة

أفاد البحث من الكثير من المصادر، والمراجع، والدوريات، وتأتي في مُقدمتها كتب

المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز, المجلد 8, العدد 1 (2019)
ورقة بحث منتظمة نشرت في 2019/3/25
البريد الالكتروني للباحث : dr.shawkat2006@yahoo. com
حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0

التجارة، والحسبة والأموال، والدواوين نذكر منها : كتاب (نهاية الرتبة في طلب الحسبة) لعبد الرحمن بن عبدالله الشيزري(ت : 589هـ/ 1193م)، والذي عاصر أحداث ذلك العصر ، وتنبع أهميته من خلال عرضه لطبيعة التنظيمات الحرفية، وعلاقة السلطة الأيوبية بأصحاب الحرف الذين شكلوا أساس الفئة العامة، فضلاً عن ذكر نشاطات وفعاليات السوق، وحوانيت الباعة، وبيان كيفية اشراف الدولة عليها عن طريق المحتسب بهدف تحقيق المصالح العامة. كما أفاد البحث من كتاب : (قوانين الدواوين) لابن مماتي (ت : 606هـ/ 1209م)، وتكمن قيمته العلمية في معاصرة مؤلفه لأحداث ذلك العصر، وحديثه المسهب عن موارد مصر الطبيعية، وأهم الحرف والصنائع فيها. ومن المصادر المهمة التي أفادت البحث أيضاً : مؤلفات المقريزي (ت : 845هـ/1441م) مثل كتابه (الخطط)، وكذلك كتاب : (اغاثة الأمة بكشف الغمة)، وكتاب (النقود الاسلامية)، وركّز فيها على القضايا الاقتصادية، والاجتماعية، كما حلّل ظاهرة تذبذب الأسعار، والكوارث الطبيعية التي حلت بمصر، ولعّله من أوائل من كتب حول تأثير الفساد على الوضع الأقتصادي.

1. فضلاً عن المصادر التاريخية التي مرّ ذكرها، فقد تمّ الاعتماد على مجموعة من المراجع العربية، والمعربة والتي تكمن أهميتها في الأستنتاجات، والأحكام التي توصل اليها مؤلفوها في ضوء استقرائهم لطبيعة الحياة الأقتصادية، آنذاك نذكر منها : كتاب (طبقة العامة في مصر خلال العصر الأيوبي)، لشلبي ابراهيم الجعيدي الذي سلط الضوء على طبقة العامة بوصفها من أكثر فئات المجتمع التي انخرط أبناؤها في النشاطات الحرفية، والصناعية التي كانت تجري في السوق، وكتاب (النظم المالية) لحسنين محمد ربيع، الذي أغنى البحث في الكثير من جوانبه.

المبحث الأول : سياسة الأيوبيين الاقتصادية

ساهم السلاطين الأيوبيون في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ولم تثنهم إنشغالاتهم بالعمليات العسكرية عن ذلك، فقد سعى السلطان صلاح الدين الأيوبي، ومن أعقبه في حكم مصر مدى ثمانية عقود (567هـ - 648/ 1171 – 1250م) الى دعم الحياة الاقتصادية، وتوفير المناخ الملائم لها عبر اجراءات ادارية، وتنظيمية، ويبدو جلياً أنّ النشاط الاقتصادي في ذلك العصر قد تأثر بعوامل عديدة أثرت سلباً أو ايجاباً على حركة البيع، والشراء في الأسواق، وما أصابها من ازدهار أو انكماش، واتصلت بعض تلك العوامل المؤثرة بالدولة من حيث حالة الأمن، ومدى استتباب الأوضاع الداخلية، فضلاً عن اجراءاتها المختلفة، كتدخلها المباشر في توجيه النشاطات الاقتصادية، من خلال فرضها للضرائب، والرسوم، وممارستها أحياناً لسياسة الاحتكار، كما إتصل البعض الآخر من تلك العوامل بالكوارث، والعوامل الطبيعية المختلفة مثل انخفاض نهر النيل، أو انتشار الأوبئة، والطواعين التي عرفتها مصر بكثرة في تلك العصور[1]. يمكن القول أنّ السياسة الداخلية، واستقرار الأمن من عدمه كان له تأثيره على الأسواق، والنشاطات الحرفية، إذ من المعروف أن التجارة، وحركة الأسواق لا تزدهر وتروج الا في ظل استقرار الأمن واستتبابه، ولم يخلُ ذلك العصر من أحداث الفتن، والاضطرابات الداخلية، فبعد استيلاء السلطان صلاح الدين على قصر الخلافة الفاطمي، قامت بعض الحركات، والفتن مثل المؤامرة التي قام بها عمارة اليمنى سنة569هـ/1174م الذي عمل من أجل اعادة الخلافة الفاطمية، الا أنّ أمره قد أكتشف، وصلب مع جماعة من أعوانه، وتشتت الباقون، وانتهت حركته بالفشل[2]، وفي السنة التالية ثار شخص من أهل الصعيد يدعى(كنز الدولة) حركة مناهضة، واانضّم إليه عدد كبير من الموالين للفاطميين ممن خسروا امتيازاتهم بعد أن أوهمهم بقدرته على اعادة الدولة الفاطمية، وانتهت الحركة بمقتل الكنز في السنة نفسها[3]. وفي عام 584هـ/1188م ظهر بالفسطاط منجم يقال له(ابن السنباطي) أقنع عدداً من السودان وبعض المغاربة بأنهم سيملكون الديار المصرية في ليلة حددها بناء على مطالع النجوم، فاستعدوا بقوارير نفط، ثمّ اتجهوا الى سوق السيوفيين، واستولوا على عدد كبير من السيوف بعد كسر محلاتها[4]، وكانت النتيجة الطبيعية لمثل تلك الحوادث دائماً أن يسرى الفزع في نفوس العامة، وتضطرب البلاد، وتسود الفوضى، وتتوقف حركة البيع والشراء، فضلاً عن إرتفاع الأسعار. وفي عهـــــــــد الملك الصالح نجم الدين أيوب (615-647هـ/ 1218-1260م)عاد النشـــــــــــــــــاط التجاري الى الفسطاط مجـــــــــدداً بعد انشاء قلعة الجزيرة المقابلة لها فانتقل اليها الكثير من الأمراء، واتسعت أسواقها" [5]، على أنّ عهده لم يسلم من شغب مماليكه الذين ازدادت أعدادهم بصورة كبيرة، وتكررت حوادث الفتن والاضطربات، فضلاً عن حوادث نهب الأسواق، وخطف البضائع، فصاروا يشوشون على الناس، وينهبون البضائع من الدكاكين، وعندما بلغ مسمع الملك الصالح تذمر العامة من الوضع القائم، أنشأ لهم قلعة الروضة ليفصلهم عن عامة الشعب[6]. ولا يخفى أنّ نشاط الاسواق قد تأثر بالنظام السياسي للدولة الأيوبية، واجراءتها الاقتصادية المختلفة، مثل نظام طرح البضائع، والتسعيرة، وسك العملات، واشراف الدولة المباشر على الأسواق، والحرف والصناعات، حيث خضعت البضائع، والسلع للرقابة من حيث الجودة، والرداءة، ومنع الغش، والاحتكار، كما خضعت الأسواق للتفتيش، وما ينبغي

doi : 10 .25007/ajnu .v8n1a309

أن تكون عليه من الارتفاع والاتساع، والنظافة[7]. واهتمت الدولة الأيوبية برعاية أرباب الحرف، والصناعات من خلال تأجير الحوانيت التي كانت من ممتلكات الدولة، وقد استوعبت هذه الحوانيت أو المصانع أعداداً كثيرة من الصناع والحرفين كان لهم دور بارز في مجالات الصناعة المختلفة، ولم يقتصر فضل الأيوبيين على الانتصارات العسكرية، والمنشآت العمرانية فقط، بل شمل فضلهم أيضاً النواحي الاقتصادية بصفة عامة، وضّم اصحاب الحرف والصناعات من مختلف شرائح المجتمع، فكان من بينهم أصحاب الصنائع، وصغار التجار، والباعة، وذوي الدخل المحدود، كما شملت صغار رجال الدين مثل، المقرئين، ومعلمي الكتاتيب، والمؤذنين، والخطباء[8]. ويمكن القول أن غالبية أصحاب الحرف والصناعات قد رحّبوا بمجيء الأيوبيين رغبة في التخلص من الظلم والتعسف الذي وقع عليهم، وبخاصة في نهاية العصر الفاطمي بسبب تدهور الأوضاع السياسية، والاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الصراعات بين القادة والوزراء الفاطميين، فعندما تمكن ضرغام من غريمه شاور أمر قاضي القضاة بجمع ما في الخزانة من أموال اليتامى ليتقوى بها على خصمه فكرهه الناس[9]. واهتم السلطان صلاح الدين في أثناء وزارته برعاية مصالح أصحاب المهن، وسعى لكسبهم فألغى الضرائب والمكوس التي كانت مفروضة في العصر الفاطمي، وعمل على مساعدة الفقراء، وبذل الأموال لكسب العامة، فمال الناس إليه وأحبوه، وكانوا عوناً له في إسقاط الخلافة الفاطمية[10]، وقد عرف عن الأيوبيين دعمهم للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وفي مقدمتها الزراعة، وتربية الماشية، والمعروف أنّ مصر اشتهرت بأنها اقليم زراعي، لذلك اهتموا بالزراعة، باعتبارها القاعدة الأساسية للاقتصاد المصري، كما كانت أساساً للصناعات الغذائية، إذ قاموا بدعم الفلاحين بزراعة قصب السكر، وأنواع من الحبوب كالقمح والشعير، والذرة، والأرز، والحمص، والعدس، واللوبيا، والسمسم، فضلاً عن الخضروات والفاكهة[11]، وكذلك صناعة المنسوجات التي ازدهرت بسبب إنتشار زراعة بذور الكتان في جميع أنحاء مصر[12]. وقد حرص الأيوبيون على حماية الفلاحين من جور الإقطاعيين، كما قاموا بتخفيف العبء الضريبي عن كاهلهم، فقد خفّض صلاح الدين خراج الفدان من القمح من ثلاثة أرادب[13] في العصر الفاطمي إلى إردبين ونصف[14]، واشار السلطان الصالح نجم الدين أيوب في وصيته لابنه توران شاه الى العلاقة بين جور الأقطاعيين على الفلاحين وخراب البلاد، وأدرك أن قوة الفلاح هي تعمير للبلاد وضعفه خراب لها [15]. كما عرف عن الأيوبيين حرصهم على ضبط السلوك الأجتماعي، وتنظيم الحياة الاقتصادية للأسواق من خلال إخضاعها لإشراف عدد من الموظفين أهمهم المحتسب الذي كان يقوم بتفتيش دوري لبضائع الباعة والتجار من حيث الجودة والرداءة، ومنعهم من غش السلعة واحتكارها، ومراقبة الموازين والمكاييل، والنقود وغيرها من المهام[16]. واهتم الأيوبيون بتوفير المناخ الملائم للصناع، فأنتظم أرباب الحرف في نقابات، وتولى كلاً منها شيخ، وفرضت على أصحاب المهن مجموعة من الاجراءات، وما ينبغي ان تكون عليه الأسواق من الارتفاع والاتساع، والنظافة، وأن يكون لأهل كل صنعة سوق يختص بهم، فمن كانت صناعته تحتاج الى استخدام النار كالنجار، والطباخ، فيحسن أن تبعد حوانيتهم عن حوانيت العطارين، وباعة الملابس، ومحلات المواد الغذائية، كما يلزم المحتسب بمنع أساليب الغش، ومعاقبة من يرتكب هذه المخالفة كي تتعدل الأسعار، وتتوافر المواد الغذائية في الأسواق، وتحد من جشع الطامعين والمستغلين[17]، وحرص السلطان صلاح الدين على تخفيف أعباء الضرائب التي كانت ترهق كاهل التجار، فأصدر مرسوماً قرىء على المنابر جاء فيه ". . يرد التاجر ويسافر، ويغيب ويحضر. . . فلا يسأل عما أورده وأصدره، ولا يستوقف في طريقه، ولا يشرق بريقه ولا يؤخذ منه طعمة، ولا يستباح له حرمة. . . " [18]. وفي عصر صلاح الدين شهدت تجارة مصر نشاطاً ملحوظاً، وكانت القاهرة مفعمة بالحركة التجارية، وعندما تحدث القاضي الفاضل عن حوادث سنة 587هـ/1191م، ذكر بأن سواحل المدينة كانت تزخر بالسفن الحاملة للبضائع، وكان هناك أعداد كبيرة منها تقف على ساحل المقس، علاوة على تلك التي عند باب القنطرة، كذلك كان الحال بالنسبة للموانى كميناء الإسكندرية الذي شهد حركة تجارية نشطة [19]. واستمر اهتمام الأيوبيين بعد صلاح الدين بالتجارة، فرتّب الملك الكامل محمد" خفراء لحراسة التجارة والمترددين لعبور هذه الرمال الصعبة والبراري الموحشة فلا يروعهم أحد" [20]، مما كان له أثره على زيادة الموارد المالية والثروات وزيادة نشاط الحركة الاقتصادية، وزيادة في رفاهية المجتمع بدا واضحاً من خلال زيادة الاستهلاك، إذ أن الصناعات لا تزدهر ولا تتطور إلا بزيادة الطلب عليها[21]. ومن العوامل التي ساهمت في زيادة الرفاه ونمو الاستهلاك في ذلك العصر ما قام به صلاح الدين الأيوبي من إلغاء المكوس حيث قام اولاً بإسقاط متأخرات سابقة حتى عام 564هـ/1168م بلغت قيمتها مليون دينار ومليون أردب غلة، وأبطل هذه الضرائب من الدواوين[22]، ثمّ اتبع ذلك بإسقاط ما كان يتأدى من الحجاج بالحجاز من المكوس أيضاً[23]، كذلك أبطل سنة 567هـ/1171م ما كان يستأدى في مصر والقاهرة على السلع والمنتجات المختلفة، وكان جملة ذلك كل سنة مائة الف دينار[24]، الأمر الذي انعكس بزيادة الاستهلاك ونموه نتيجة اتجاه الأسعار نحو الانخفاض، حيث أن فرض المكوس يدفع التجار إلى رفع قيمة السلع المباعة بمقدار

ما يؤخذ منهم، وهو ما أشار إليه القاضي الفاضل الذي ذكر بأن فرض المكوس جعل". . . المتعيشين من أرباب الدكاكين في أسعار مأكولات العامة بمقدار ما يؤخذ منهم" [25].

انّ انتشار الرخاء الاقتصادي بين فئات الشعب في مصر انعكس على النواحي العمرانية فيها فنمت وازدهرت حسبما أشار اليه ابن خلدون الذي عدّ أنّ الرخاء الاقتصادي عاملاً هاماً في استبحار العمران في المدينة[26]، بيد أن أبرز المؤثرات لهذه الظاهرة تتجلى في الأسواق التي ازدهرت أوضاعها بشكل عام، فضلاً عن ظهور العديد من الأسواق الجديدة العامة، والمتخصصة، واكتسبت مصر بحكم موقعها خصائص جعلتها تتمتع بسمات تجارية لكونها كانت تمتلك المنافذ المفتوحة على العالم، ممّا جعل أراضيها ترتبط بمسالك الشرق والغرب[27]. ومن الوسائل التي استخدمها الأيوبيون في مصر من أجل رواج حركة التجارة، وجذب التجار إلى مصر الاهتمام ببناء العمائر المخصصة للتجار، مثل" خان السبيل " الذي شيده قراقوش خارج باب الفتوح بالقاهرة لأبناء السبيل والمسافرين بغير أجور[28]، كما وصفت المصادر قيسارية جمهاركس بالقاهرة التي شيدت من أجل التجار الوافدين من خارج مصر، بأنهم "لم يروا في شيء من البلاد مثلها "[29] إذ قامت الدولة الأيوبية برعاية أرباب الحرف ومساعدتهم في فتح مصانعهم وإقامة حوانيت خاصة بهم والعناية بالمرافق التي تخدم هذه المناطق بأقامة مجموعة من المنشآت والمرافق مثل الأسواق، والقيساريات، والفنادق، والوكالات، والخانات لخدمة التجارة، وتهيئة السبل أمام التجار حتى يستطيعوا ممارسة أعمالهم التجارية دون مشقة[30]. كذلك ساهم النمو التجاري في ازدهار أسواق المدن، ومن مظاهر إهتمام الأيوبيين بأصحاب الحرف والصناعات هو إنتشار الأسواق في كل مدينة، وتميّزت مدينة القاهرة بكثرة أسواقها، وانتشارها في جميع الأنحاء، فقد كانت المدينة تزدحم بالباعة الذين يعرضون اطباق الخبز على طول الطريق مما يؤدي الى احتجاج أصحاب الحوانيت المستأجرة على هؤلاء الباعة الذين يجلسون على الأرض، ويعرضون سلعهم، وكان يتم منعهم أحياناً لأنهم يؤدون الى تضيق الشوارع المتفرعة، فتتعرقل عملية السير في السوق[31]، والى جانب الأسواق الدائمية كانت هناك أسواق مؤقتة أيضاً منها سوق الجيزة الذي يفتح كل يوم أحد، وتتوجّه إليه أعداد كبيرة من الناس وتباع فيه سلع مختلفة[32]. وكانت ظاهرة التخصص في المهن واضحة من خلال تخصص الأسواق، وكان أصحاب كل حرفة يتجمعون لصناعة وبيع نوع محدد من السلع، وقد ذكر المقريزي الكثير من تلك الأسواق من بينها سوق باب الفتوح بالقاهرة الذي اشتهر ببيع أنواع اللحوم وأصناف الخضروات[33]، وسويقة المسعودي بحارة زويلة التي تنسب إلى الأمير صارم الدين قايماز المسعودي مملوك الملك المسعود ابن السلطان الكامل، وسويقة البلشون خارج باب الفتوح والتي سميت نسبة إلى سابق الدين سنقر البلشون أحد مماليك السلطان صلاح الدين[34]، وغالباً ما وجد في الأسواق الدلالون الذين يعملون كوسطاء بين البائع والمشتري، وقد أزداد عددهم خلال العصر الأيوبي لأن صلاح الدين ألغى رسومهم[35]، وتخفيفاً عن العامة ورغبة في استمالتهم ومحاولة في تنقية موارد الدولة من الجبايات غير الشرعية الغى السلطان صلاح الدين ثمان وثمانين جباية كانت قد فرضت في العصر الفاطمي بلغ إيرادها نحو مئة ألف دينار[36]. كما حاول السلطان العادل أن يحذو حذو صلاح الدين، حيث كان كثير الصدقات[37]، وعندما حدثت المجاعة في أيامه قام بتوفير المؤونة لستة الأف شخص ووزع الفقراء على أصحاب الأموال والأغنياء لمؤونتهم[38]، كما كان السلطان الكامل شديد الاهتمام بالفقراء، لذلك أحبه الناس[39]، وكذلك فعل الكثير من الأمراء ورجال الدولة فالأمير لؤلؤ – قائد الأسطول الأيوبي – ومن أكابر الأمراء زمن السلطان صلاح الدين كان يتصدق في كل يوم من أيام الغلاء والمجاعة في مصر سنة 596هـ/1199م في كل يوم بأثني عشر ألف رغيف يتم توزيعها على الفقراء، وكانت هذه الصدقات تتضاعف خلال شهر رمضان حيث كان الفقراء يدخلون أفواجاً رجالاً ونساءً وصبياناً غير متزاحمين لعلمهم أن تلك الصدقات تكفيهم[40]. ويبدو أنّ العمليات العسكرية، والظروف الصعبة أحياناً قد جعلت الدولة تلجأ الى اجراءات استثنائية كتدخلها في تسعير بعض البضائع والسلع الضرورية من اجل التخفيف عن معاناة الناس اثناء الأزمات الاقتصادية، أو لحل مشاكل الأسواق من ارتفاع الأسعار العشوائية، وكانت الدولة عندما تسعر شيئاً تستشير أهل ذلك السوق عن السعر الذي يشترون به ويبيعون، فاذا رأت تجاوزاً من قبل البعض في السعر على ما فيه مصلحة للعامة الزموا بسعر محدد وإلا تمّ معاقبتهم واخراجهم من السوق، وكان للمحتسب الحق في منع ذوي المهنة الواحدة من الاتفاق على سعر واحد، وذلك منعاً لاستغلال المستهلكين[41]. وتدنا المصادر التاريخية بالأمثلة الدالة على أن الدولة ظلت تلجأ إلى ذلك الإجراء من حين لآخر طوال تاريخها خصوصاً في أوقات الأزمات الاقتصادية الناتجة عن هبوط مستوى فيضان نهر النيل وحدوث المجاعات أو الحروب التي خاضها الأيوبيون ضد الصليبيين، واهتمت الدولة الأيوبية بالأسعار، وقد شملت كافة السلع التي تباع وتشترى إلا أن الملاحظ أن بعض هذه الأسعار وقت الأزمات كانت تميل الى الارتفاع الشديد، وتتحرك بعض أسعار السلع الأخرى في اتجاه مضاد لذلك تماماً فتنخفض قيمتها، فبينما ترتفع الأسعار التي تشبع الحاجات الضرورية لدى الإنسان مثل الطعام والشراب تنحط أسعار الأمتعة، وباع الناس من الأثاث والدور

doi : 10 .25007/ajnu .v8n1a309

والجواري والعبيد ما قيمته ديناراً بدرهم، بينما بيع الثور بسبعين دينار عام 597هـ/1200م، وبيع اردب القمح بخمسة دنانير في نفس العام[42]، ولما كان القمح هو الغذاء الرئيسي للسكان وبخاصة في المدن، لذا فان سعره يعد مؤشراً حقيقياً لمستوى الأسعار في ذلك الوقت ومستوى معيشة أفراد المجتمع بصفة عامة، وفئات العامة بصفة خاصة. ويتضح من خلال المصادر التي أوردت أسعار القمح في العصر الأيوبي أن الدافع الى التسعير كان يختلف من وقت لآخر، ففي عصر السلطان صلاح الدين الأيوبي رغم الحروب التي خاضها الا أنّ سعر القمح انخفض بدرجة كبيرة، ووصل سعر الأردب من القمح ثلث دينار فقط طوال فترة حكمه تقريباً، ويرجع ذلك إلى الرخاء الاقتصادي في عهده[43]. ويجب أن نلاحظ أيضاً أنّ نظام التسعير كان يأتي بنتائج عكسية لما كان مرجوا منه في بعض الأحيان كما حدث نتيجة لانخفاض نهر النيل سنة 592هـ/1195م حيث ارتفع سعر القمح، وتراوحت أسعاره من 1,8 دينار إلى دينارين للأردب الواحد[44]، ثمّ تزايدت هذه الأسعار بصورة كبيرة في المجاعة التي لحقت بمصر في عصر السلطان العادل في الفترة من 595هـ إلى 597هـ/1198- 1200م فتراوح سعر الاردب من القمح ما بين 5 دنانير و8 دنانير[45]، وهنا لجأ السلطان الى وسيلة أخرى أتت ثماراً إيجابية انعكست على حالة الأسعار بالأسواق، إذ قام السلطان بجلب الغلال من بلاد الشام[46]. ثمّ انخفضت أسعار القمح في عام 598هـ/1201م رغم استمرار انخفاض النيل فأصبح سعر الأردب 3 دنانير، وفي عام 601هـ/1204م انخفض سعر القمح ووصل سعر الأردب من القمح سدس دينار فقط[47]، أي نصف قيمته في عصر صلاح الدين ولايرجع ذلك إلى زيادة إنتاجه وبالتالي زيادة المعروض منه في تلك الفترة، وإنما كان بسبب تناقص أعداد السكان، وهلاك معظم القرى وعودة فيضان النيل إلى معدله عام 601هـ/1204م. وفي عصر الملك الكامل اجتمعت عدة أسباب أدت الى ارتفاع شبه دائم للأسعار بصفة عامة ولأسعار القمح خاصة، ومن هذه الأسباب الحملة الصليبية الخامسة على مصر، والنزاع بينه وبين أخيه المعظم وحلفائه من الخوارزميين، فضلاً عن انخفاض منسوب النيل في عهده[48]، ولذا فإن أسعار القمح في عهده سعره 2,5 دينار للأردب[49]، ولكي ندرك العلاقة بين الأجور وأسعار الخبز نتعرف أولاً على حاجة الأسرة المكونة من أربعة أفراد من الخبز في الشهر، فقد قدرها أحد الباحثين[50] بمقدار 4 أرطال من الخبز يومياً تبلغ أسعارها عام 597هـ/1200م بمبلغ 6 درهم يومياً أي بما يتجاوز أجر عامل البناء اليومي، فلو قدر لعامل البناء أن يعمل الشهر كله لأصبح دخله الشهري غير كاف لشراء متطلبات اسرته من الخبز فقط، وبمقارنة هذه الأجور بما يتقاضاه الفرسان، وبعض الأطباء يتضح تدني مستوى أجور أرباب الحرف، وتأثرهم الكبير بإرتفاع الأسعار، إذ كان معدل مرتب الفارس في عام 577هـ/1181م 25, 38 ديناراً في الشهر[51]، وحصل بعض الأطباء في عصر صلاح الدين على 30 دينار شهرياً[52]. ومن الاجراءات الاستثنائية الاخرى التي لجأت اليها الدولة الأيوبية أحياناً هو احتكارها لبعض المواد الأولية، والسلع رغبة منها في الاستفادة من أرباح هذه المواد واستغلالها في تجهيز الجيوش، فاحتكرت معدن الشب وباعته إلى اللبوديين والصباغين بأسعار مرتفعة[53]، واحتكرت معدن النطرون، وتحكمت في اسعاره فتأثر بذلك المتعيشون في الغزل والمبيضون وممن يدخل النطرون في أعمالهم[54]، ولتأمين احتياجاتها من المواد التي يعد الحصول عليها ضرورياً للنشاط الحربي احتكرت الدولة الأخشاب والحديد[55]. واحتكرت الدولة الأيوبية أيضاً صناعة النسيج من خلال بيع تلك المواد الخام وتحدد سعرها بمعرفة موظفي دور الطراز، فقد كانت تراقب صناعتها مراقبة دقيقة، ولم تكن حرة في نسج ما تشاء بالقرار الذي تريده، بل كانت تمدها بالمواد الخام، وتختم الأقمشة بختم رسمي بدور الطراز أو المصانع الحكومية للنسيج، وكانت لاتسمح بأن يتولى التجار فيها إلا بعد حصولهم على رخص لمزاولة هذا العمل، كان عليهم تقييد مايبيعونه في سجلات رسمية، كما كانت دور الطراز الحكومية تكلف النساج في تلك المصانع الأهلية أن يحملوا ما ينسجون الى مكان خاص يحدد لهم، حيث تطوي فيه الأثواب وتشد وتوضع في الأسفاط، وقد كانت عملية حزم الأقمشة وربطها وشحنها لايقوم بها إلا عمال من طرف الدولة يتقاضون اجورهم كموظفين[56]. كما احتكرت جزءاً من التجارة الداخلية للمحاصيل الزراعية لاتخاذ الاحتياطات تجاه الأزمات التي قد تنشأ عن تأخر وصول النيل، وقد شّجع السلطة الحاكمة على ذلك أن الرسوم التي كانت تفرضها الدولة كان جزءاً كبيراً منها يدفع عيناً، ويبدو أن ذلك الإجراء الاقتصادي – نظام طرح البضائع – كان يتبع من حين لآخر نتيجة لرغبة الدولة في مواجهة متاعبها المالية مثل نفقات الحروب التي خاضها الأيوبيون ضد الصليبيين مثل تجهيز الجيوش من أسلحة، وتأمين رواتبهم فكانت تقوم بطرح البضائع المختلفة على التجار وتلزمهم بدفع أثمانها مما يسبب لهم العناء الشديد[57].

وثمة جانب آخر يتصل بتدهور الأسواق اتصالاً وثيقاً ألا وهو النظام النقدي للدولة الذي كان له أثره الخطير على حركة أسواق مصر في العصر الأيوبي، فحين كانت الدولة قوية ومزدهرة، كان رصيدها من الذهب والفضة كبيراً، وكان لعامل النقد اثر كبير في الحياة الاقتصادية والعامة عموماً، وكان يمكن أن يكون عامل اضطراب، كما يمكن أن يكون عامل استقرار، ولم يكن ارتفاع الأسعار السبب الأساسي في الازمات، بل كانت

كثرة النقد المتداول، أو التلاعب بكمية المعدن فيه، وكان يستبدل المعدن الثمين بمعدن رخيص تعطيه قيمة تجارية، كما كان شأن الفلوس[58]. وكان تأثير النظام النقدي واضحاً على حركة الأسواق، ومستوى الأسعار، ولم يقتصر الامر على حلول الفلوس محل الذهب والفضة كقاعدة لنظام الأسعار، بل أن محاولات تزييف هذه الفلوس بدأت منذ وقت مبكر واتخذ تزييف العملة مظهرين أساسيين هما انقاص الوزن وخلط الفلوس بمعادن أخرى أقل قيمة خاصة حين أصبح التعامل بالفلوس يتم بالوزن لا بالعدد، وكان لعمليات التزييف هذه أسوأ الأثر على حركة الأسواق المصرية آنذاك، إذ كان الناس يمتنعون عن التعامل بها، ومن ثم تصاب الحركة التجارية الداخلية بالكساد، كما ترتفع الأسعار ارتفاعاً حتى تغلق الحوانيت وتتعطل الأسواق، وقد كان أساس التعامل في مصر، الذهب منذ الفتح الإسلامي، ثم ضربت العملة النحاسية لاستخدامها في شراء الأشياء البسيطة مثل المأكولات وأجور الحمامات، وشراء الثياب والعطر[59]، وكثرت هذه الفلوس، وراجت وتبع ذلك إرتفاع في الأسعار، وتأثر الناس على اختلاف فئاتهم من مموظفين، وتجار، وأرباب معايش وأصحاب فلاحة، وفقهاء، وأربابح حرف، وأجراء وخدم، وحاكة، وغيرهم بوطأة الغلاء[60]. كانت المكاييل المستخدمة في مصر في العصر الأيوبي هي(الأردب – الويبة – القدح) وكان الأردب أكبر وحدة للمكيال بمصر ويساوي ست ويبات[61]، وتليه الويبة وتساوي ستة عشر قدحاً [62]، والقدح وتقديره بالوزن من الحب مائتان وإثنان وثلاثون درهماً [63]، والموازين المستخدمة في مصر في العصر الأيوبي هي(القنطار- الرطل – الأوقية – الدرهم – المن) كان القنطار يساوي مائة رطل، والرطل يقدر بأثنتي عشرة أوقية، والأوقية تقدر بأثنى عشر درهماً، لذا كان الرطل المصري يقدر بمائة وأربعة وأربعين درهماً، ويقدر المن بمائتين وستين درهماً، ويذكر السيوطي" الدراهم ثلثها فضة وثلثها نحاس، والدرهم 18 حبة خرنوبة والخرنوبة3 قمحات، والمثقال 24 خرنوبة، والدرهم 48 فلساً، والدينار 13 درهم، وأما الكيل يختلف بمصر : الأردب وهو 6 ويبات، والويبة 4 أرباع، والربع 4 أقداح، القدح 232 درهماً والرطل 12 أوقية، والأوقية 12 درهماً "[64].

المبحث الثاني : - أنواع الأسواق المصرية، وتنظيماتها

تُعدُ الأسواق من ابرز ميادين تصريف الانتاج ولعبت دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية حيث كانت بمثابة مراكز للبيع والشراء، وفيها تجري الصفقات وعليها تعتمد حالة البلاد الاقتصادية، وراعى المسلمون في اقامتها وسط المدن، حيث غدت الأسواق إحدى المراكز الأساسية للحياة العامة في الحواضر كثيراً ما اقترن ذكرها بالجامع ودار الامارة[65]، ولعّل السبب في ذلك أن الجامع يمثل مركز التجمع في المدينة ومُلتقى الطرق الرئيسية إذ قاموا بإنشاء الأسواق قرب الأنهار والقنوات لأنها طرق سهلة لايصال البضائع، ولتصريف فضلات السوق[66]. وكانت الأسواق في بداية ظهورها بسيطة تقام عادة في المناطق والميادين الرحبة المفتوحة دون أن يُخصّص لها بناء، الا أنه مع مرور الوقت زاد اهتمام المسلمين بها وكثيراً ما كانت تظلل بالحُصر[67]، كما تطورت عمارة الأسواق والحوانيت، حيث بنيت بناء مُحكماً، ومع بداية القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي بنيت الأسواق، وجعل للحوانيت سقوف معقودة بالآجر والجص، وغالباً ما كانت تقام في أماكن رحبة ومرتفعة[68]. ولاشك أنّ ازدهار حركة النشاط التجاري في مصر في العصر الأيوبي يعود إلى جملة عوامل لعّل في مقدمتها : الموقع الجغرافي لمصر، وتوسطها بين مشرق العالم الاسلامي ومغربه، فضلاً عما اشتهر به مناخ مصر من حيث الأعتدال، والبعد عن التطرف، والتقلب في درجات الحرارة، وتمتعها بثروات اقتصادية، وبشرية كبيرة، وكان لنهر النيل أثره البين في غنى مصر، وكان هذا النهر محور الحياة المصرية بشتى نواحيها الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية[69]. واشتهرت مصر بأسواقها على طول سواحل نهر النيل، وذكر ابن بطوطة الذي زار مصر أنّ المسافر على نهر النيل لايحتاج إلى التزود بالمؤن من طعام أو غيره لأنه متى أراد النزول للشاطىء سيجد سوقاً يشترى منه ما يريد كما يجد مكاناً يتوضأ ويؤدي الصلاة فيه، والأسواق متصلة من مدينة الإسكندرية الى مصر، ومن مصر الى أسوان من الصعيد"[70]، وهو ما يؤكده أيضاً كلام المقريزي عن بلاد الوجه البحري" في الطريق الى الإسكندرية على ساحل النيل بها كثير من المدن والقرى، وبها أسواق عامرة مثل مدينة منوف، ومحلة وسخا، ومسير، سنهور، والنخوم والأشتوم"[71]، وعرفت مدينة تنيس باسواقها الفخمة[72]، كما اشتهرت مدينة الفسطاط باسواقها، وقياسرها المزدحمة [73]. واهتم الأيوبيون بتنظيم الأسواق لأن فيها معاش الناس، وفيها يمارس النشاط الاقتصادي، فلابد والحالة هذه من تنظيم الأسواق، والعناية بها لذا أسس لها بعض القواعد منها :

1. يفضل بناء الأسواق في اماكن رحبة مرتفعة، ومنسقة ومنتظمة، وأن تكون الدكاكين مسقوفة، ومضللة لحماية الباعة والتجار وبضائعهم من العوامل الطبيعية المهددة أو لحمايتها من اللصوص والدواب[74].
2. عدم السماح لأصحاب الحرف باخراج مصاطب محلاتهم عن سمت أركان الحوانيت[75].
3. تعيين عريف لأهل كل صناعة يشترط فيه الإلمام بالصناعة والغش فيها، وأن يكون مشهوراً بالثقة والأمانة[76]، وقد روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : " استعينوا

على كل صناعة بصالح أهلها "[77].

4. منع وازالة الضرر عن الناس بمنع دخول الحطب والتبن وروايا الماء والرماد الى الأسواق، لما فيه من الضرر[78].

5. ينبغي الاهتمام بنظافة الأسواق، وكنسها من الطين والأوساخ، وغير ذلك ما يضر بالناس[79].

6. حماية الأسواق من الحرائق، وما قد يتهددها[80].

وقد بقي عدد من الاجراءات الوقائية سارية المفعول في العصر الأيوبي، مثال ذلك الزام أصحاب الحوانيت أن يضعوا عند حوانيتهم" زيراً مملوءاً بالماء، مخافة أن يحدث الحريق في مكان فيطفأ بسرعة"[81]، كما اتخذوا بجانبها اجراءاً آخراً هو : إلزام أصحاب الحوانيت، والمحلات التجارية أن يعلقوا على أبواب حوانيتهم قناديلاً طوال الليل حتى الصباح[82]. ومن الناحية الأمنية تكّفل أصحاب المحلات التجارية بتأمين حراسة محلاتهم من جراء الحرائق المفتعلة، أو من جراء السرقات والاعتداءات التي كان يقوم بها اللصوص[83]، وكانت أسواق القاهرة تؤمن بعدد "من الخفراء يطوفون بها لحراسة الحوانيت وغيرها "[84]. وقد تميزت الأسواق الأيوبية باتساعها فكان يوجد على جانبي كل سوق أفريزان يمشي عليهما في زمن الشتاء إذا لم يكن السوق مبلطاً، كما إنشئت المصاطب التي تقام بجانب واجهة الدكان ويجلس عليها صاحب الدكان مع زبائنه، واقيمت السقائف لحماية السابلة من المطر، والشمس[85]. وجعل لكل صنف من أصناف التجارة سوقاً يختص بها[86]، فكانت هناك أسواق مختصة بالمنسوجات، واخرى بالمواد الغذائية أو السلاح الى ما هنالك، وشّكل الحرفيون فئة مهمة من العامة، كانت تجمعهم مع بعضهم روابط المهنة، كما شاركوا بقية الفئات أفراحهم في المناسبات الاجتماعية، والدينية، كاستقبال شهر رمضان المبارك، حيث تتزين المساجد، والأسواق، وتعلق الفوانيس على أبواب المحلات والشوارع[87]، وانتظم أصحاب المهن في تنظيمات حرفية ضمت مجموعة من الأشخاص أوكلت إليهم أداء مهام كل حسب اختصاصه، وكان يأتي في مقدمتهم : رئيس الحرفة أو (الشيخ)، ثمّ يليه (المعلم) حيث كانت العادة أن يتدرج الصانع في الحرفة، ويبدأ بالانتساب لها كمبتديء أو كصبي صغير، ثمّ يتدرج الى عامل، أو صانع، وينتقل بعدها إلى أن يصبح معلماً، ومنها إلى الرئاسة، ثمّ يليه في المرتبة (الصانع)، أو الغلام، وهو يساعد معلمه في عمله، ثمّ اخيراً (الصبي) في نهاية التنظيم الداخلي للطوائف الحرفية، وهم الذين يتدربون على الحرف المختلفة تحت إشراف المعلمين، وغالباً ما يكونون هم أبناء المعلم نفسه[88]. ويمكن تقسيم الأسواق بمصر الى نوعين : الأسواق الدائمة، حيث برزت فيها ظاهرة تخصص الأسواق وتعددها، أما النوع الثاني : فهي الأسواق غير الدائمة، التي كانت تقام في اوقات معلومة كالأسواق : الموسمية، والاسبوعية [89].

أ. الأسواق الدائمية

وهي الأسواق اليومية التي كانت مُنتشرة في كل مدن مصر، وكانت كثيرة ومتعددة وهو ما يؤكده ناصر خسرو في كلامه عن أسواق الفسطاط أن بها أسواق وشوارع تضاء فيها القناديل دائماً، كما وصف أسواق تنيس إحدى مدن مصر أنذاك بأنها "أسواق فخمة وقد بلغ عدد الدكاكين بها نحو عشرة آلاف دكان منها مائة دكان عطار" [90]، وكانت بعضها تعرض فيها مختلف السلع والبضائع كالمواد الغذائية وغيرها[91]. وكان لكل مدينة من المدن المصرية أسواقها الدائمية الخاصة بها، وأوردت المصادر اسماء الكثير من الأسواق المقامة على جانبي نهر النيل وكل ما تحتويه، ومن الأسواق المقامة على الساحل الغربي أسواق مدينة مليج، والمحلة، والثعبانية، وسوق مدينة سنباط، وسوق قرية ترنوط، وسوق قرية سرنبي ساحل، وأسواق مدينة الصالحية، وفي الجانب الشرقي كانت أسوق مدينة البوهات، ومدينة طماخ، وسوق مدينة شرمساح، وسوق قرية أتريب في تنيس، وسوق قرية منية غمر في تنيس، وسوق قرية وروره في دمياط[92]، وأسواق مدينة النحرارية [92]، وأسواق مدينة سَمَنُّود[94] التي كان بها أسواق حسنة، والأسواق متصلة من مدينة الإسكندرية إلى مصر، وأسواق مدينة دمياط[95]، وسوق برمة وهي قرية كبيرة فيها جميع المرافق، وأسواق قليوب[96]، وأسواق منية ابن الخصيب وتقع على شط النيل، وعلى الشط الغربي تقع منفلوط وفيها أسواق كثيرة، وسائر ما يحتاج إليه من المرافق[97]. يتضح مما سبق أنه كان لأغلب المدن والقرى في مصر على طول النيل أسواق خاصة بها، وكان لبعض تلك المدن، عدة أسواق، قد تزيد أو تقل حسب مساحة المدينة، ففي مدينة الإسكندرية كانت بها" أسواقها كثيرة الاتساع"[98]، وذكر المقريزي: ". . كان بمدينة القاهرة ومصر وضواحيها من الأسواق شيء كثير جداً قد باد أكثرها، وكفاك دليلاً على كثرة عددها أن الذي خرب من الأسواق فيما بين أراضي اللوق الى باب البحر بالمقس اثنان وخمسون سوقاً أدركناها عامرة فيها ما يبلغ حوانيته نحو الستين حانوتاً، وهذه من جملة ظاهر القاهرة الغربي فكيف ببقية الجهات الثلاث مع القاهرة ومصر. . "[99]. وغالباً ما كانت تسمية الأسواق مُستمدة من تخصصها أو نوع السلعة التي تعرض فيها، وكان أفراد كل طائفة يسكنون حارة تعرف باسمهم، وانفرد كل سوق بنوع معين من البضائع، فسوق الشماعين اختص ببيع الشمع، وسوق الدجاجين بالطيور الداجنة، وسوق السلاح ببيع القسي والنشاب وهكذا[100]، فضلاً عن ذلك كانت هناك

بعض الحوانيت المنفردة في الحارات والدروب بعيداً عن الأسواق[101]. وسيطرت ظاهرة التخّصص على معظم أسواق مصر، فكان أصحاب كل حرفة او طائفة من التجار تتجمع في مكان واحد تتسمى به وتعرف به صناعتهم [102]، ولها حارتها وسوقها الذي كان في الغالب حول المسجد[103]. ويعود بروز ظاهرة التخصص في الأسواق الى جملة عوامل منها :

أولاً : رابطة المشاركة في الحرفة بين الصناع، فالجماعات الحرفية والمهنية في كل مكان وزمان ترنو إلى الاجتماع في مكان واحد، لما بينها من روابط حرفية ومصالح مشتركة من أجل حماية أنفسهم، وتنظيم شؤون حرفهم، كما نجد نمطاً من التكتل بين أصحابها والشعور بروح الجماعة[104].

ثانياً : وكان من المستحب أن تبعد حوانيت من تحتاج صناعتة الى الوقود كالخباز والطباخ والحداد عن العطارين والبزازين " لعدم المجانسة بينهم وحصول الأضرار"[105].

ثالثاً : انّ التنافس بين المتشاركين في الصناعات والمهن، قد ادى بهم إلى التجمع في سوق واحدة ومتُخصّصة، وهذا له فوائد منها : أنّ التاجر لم يستطع أن يشذ عن جيرانه أو أن يرفع أسعار السلعة التي يتجر فيها لأن منافسيه على مقربة منه، كما أن المشتري ان لم يعجبه نوع السلعة أو ثمنها فإنه يستطيع أن ينتقل في سهولة من متجر لآخر من دون أن يتحمل أدنى مشقة، أما عيوبها : أن الفرد إذا ما أراد أن يشتري أصنافاً عدة من السلع كان لابد له أن يتجول في المدينة كلها حتى يستطيع أن يجمع كل ما يحتاج إليه من الأسواق المنتشرة[106]. ورغم تبلور ظاهرة التخصّص في الأسواق فإن ذلك لم يمنع من وجود عدد من الأسواق الجامعة لبعض أصناف البضائع في آن واحد، وقد برز ذلك جليا في مصر لا سيما مدينة القاهرة حيث أمدتنا المصادر بمعلومات مفيدة عن أسواقها وتخصصاتها التجارية[107]، وسوف نعرض هنا للأسواق التي كانت موجودة في فترة الدراسة. الأسواق الغذائية : نذكر منها : سوق باب الفتوح الذي كان واحداً من أشهر الأسواق الغذائية المتخصصة ببيع أنواع لحوم الضأن والبقر والماعز، وكذلك أصناف الخضروات، ويعد من أجل أسواق القاهرة، واعمرها يقصده الناس من أنحاء البلاد[108]. ومن الأسواق الغذائية أيضاً سوق حارة برجوان الذي وصف بأنه كان سوقاً معمورة اختص ببيع أنواع اللحوم، وضّم أيضاً عدداً كبيراً من الزياتين، والخبازين، والجبانين، واللبانيين، والطباخين، والشوايين، والعطارين، والخضريين وكثير من باعة الأمتعة، وكان سكان هذه المنطقة يستغنون بهذا السوق عن الخروج من حارتهم، كما كان ممكناً شراء كل ما يلزم الإنسان من هذا السوق الذي كان مفتوحاً حتى ساعة متأخرة من الليل، وكان فيها عدد كبير من الباعة ونحو عشرين حانوت مملوءة بأصناف المأكل[109]. وكانت هناك سوق خاصة للدجاج يسمى"سوق الدجاجين" يباع فيه الدجاج والأوز، وكذلك طيور الزينة، والعصافير التي كانت أقفاصها تعد بالالآف، وسوق أخرى للحلويات"سوق الحلاويين" وهذا السوق يباع فيه ما يتخذ من السكر حلوى، وكان لهذا السوق مواسم يزدهر فيها مما يلقى بعض الضوء على جوانب الحياة الاجتماعية آنذاك، ففي موسم شهر رجب، ونصف شعبان، وموسم عيدالفطر الذي كان الاستعداد يبدأ له من منتصف شهر رمضان، كانت تصنع تماثيل من الحلوى على هيئة الحيوانات المختلفة، وقد عرفت تلك التماثيل بأسم العلاليق(مفردها علاقة)لأنها تعلق بخيوط على أبواب الحوانيت، وكان وزن كل منها يتراوح مابين ربع رطل وعشرة أرطال، وفي هذه المواسم كانت أسواق القاهرة، والأقاليم تمتليء بهذا الصنف من الحلوى[110]. ومن الأسواق الغذائية المهمة أيضاً "سوق القماحين" الذي خُصّص لبيع أنواع الحبوب، ومن الأسواق الغذائية في مصر" و"سوق البندقانيين"، كان فيه كثير من أرباب المعاش المعد لبيع المأكولات من الشواء والطعام وأنواع الأجبان والألبان والخبز والفواكه"، و"سويقة اللفت " وكان تشتمل على عدة حوانيت يباع فيها اللفت والكرنب، ويحمل منها إلى سائر أسواق القاهرة، أما الأسواق الخاصة بالمأكل والمشرب فلا يمكن أحصاء ما فيها من أنواع الأطعمة، فضلاً عمن بها من الأشخاص[111]، مثل" سويقة زاوية الخدام" وتقع خارج باب النصر وكان عدة حوانيت يباع فيها أنواع كثيرة من الأطعمة المختلفة[112]، وكان"سوق باب الزهزمة" من أجمل أسواق القاهرة وأفخمها موصوفاً بحسن المآكل وطيبها، وقد خصّص للشوايين سوقاً خاصة بهم سميت بـ" سوق الشرائحين"[113]، وساعد على ذلك أن الناس في تلك العصور اعتادوا عدم طهي بعض الأطعمة في منازلهم، وإنما يشترون ما يلزمهم مطهواً من الباعة، وفي ذلك يقول المقريزي ان أهل مصر كانوا " يتناولون أغذية كل يوم من الأسواق بكرة وعشياً "[114]. وفي العصر الأيوبي أخذت العديد من الأسواق الرئيسية بالتحول من الفسطاط الى القاهرة، حيث اختّصت بعض أسواقها بتجارة المواد الغذائية مثل"سوق بهاء الدين" فكان يمارس بها تجارة توزيع المواد الغذائية الطازجة، وقصده الناس لشراء اللحوم، وأصناف الفواكه والخضروات، وبعض أنواع المواد الغذائية[115]، وقد خصّصت" الدار الفاضيلية " للصناعات الغذائية التي يدخل التمر في صناعتها كمادة أساسية، وكانت تعرف بصناعة التمر، وقد قدّر عدد حوانيت هذه الدار بما يزيد على اثني عشر حانوتاً[116]. وما قيل عن أسواق القاهرة يمكن أن يُقال عن أسواق الاسكندرية، التي أشاد بها الرحالة ابن جبير" فأول ذلك حسن وضع البلد، واتساع

doi : 10 .25007/ajnu .v8n1a309

مبانيه، وأسواقه"[117]، وتخصّصت بعض الأسواق في سلع معينة، حتى قيل بأنه كان هنالك حي خاص بالاسكندرية لبيع التوابل[118]، وكان في تنيس أيضاً أسواق مخصّصة للمواد الغذائية، وفيها كما يقال : "متجر الشرق والغرب أسواق ظريفة، وأسماك رخيصة" [119]. وتخصّصت بعض الأسواق في بيع الملابس والاقمشة مثل "سوق الشرابشيين" حيث كانت تباع فيه الخلع الذي استحدثه الأيوبيون لبيع ما يلبسه السلاطين والأمراء، وكان بذلك السوق تجار لشراء الخلع والتشاريف لديوان الخاص السلطان وللأمراء[120]، وذلك لتأثر الأيوبيين في لبس الكلوتات الصفر على الرأس بغير عمائم[121]، و"سوق الجملون"[122]، وكان يعمل بهذا السوق كثير من البزازين الذين يبيعون ثياب الكتان من الخام والأزرق وأنواع الطرح، وأصناف ثياب القطن وفيه عدد كبير من الخياطين يخيطون الثياب، و"سوق الخلعيين" الذي كانت تباع فيه ملابس أهل الدولة وغيرهم من الخلع والتشاريف، ويقترب من هذا السوق من حيث تخصّصه"سوق الحوائصيين" الذي كان في بداية أمره مخصصاً لبيع حوائص الأجناد[123]، و"سوق الأباريق" كانت مخصصة لبيع لوازم الخياطة، والحياكة[124]، و"سوق الجوخيين" فقد كانت يبيع الجوخ المستورد من أوروبا والذي كان يستخدم في صناعة المقاعد والستائر والسروج، ولم يكن الناس يلبسون الجوخ إلا في الأيام المطيرة لكي يقيهم المطر ولا يعتبرونه من الملابس، وقد كان الناس يترفعون عن الجوخ لأنه يستخدم في صناعة السروج، ولكن تدهور الأحوال الاقتصادية والغلاء الذي شمل الثياب فيها جعل المصريين يتخلون عن نظرتهم تلك، وصار معظم الناس يرتدون الملابس المصنوعة من الجوخ، فازدهر سوق الجوخيين لإقبال الناس عليه، وكان هناك في كل مدينة اسواق ومحلات خاصة بالبز وبيع الغزل[125]. ومن الأسواق المتخصّصة الاخرى "سوق الكتب"بالقاهرة بين سوق الصاغة والمدرسة الصالحية[126]، وسوق" السوفيين" أو سوق السلاح التي تخصّصت في بيع لوازم الجنود من الأسلحة، كالقسي والنشاب، ومعدات الركوب وما الى ذلك، و"سوق اللجميين" الذي كان يباع فيه آلات اللجم ونحوها مما يتخذ من الجلد مجاوراً لسوق المهامزيين، وكان به عدة طلائين وصناع الكفت(التطعيم بالمعادن)، كما وجد به عدد كبير من صناع السروج ولوازمها[127]. ومن الأسواق الاخرى المشهورة بالقاهرة "سوق الشماعين"، وكان يُعرف في الدولة الفاطمية القماحين، وفيه تباع الشموع والفوانيس، وكانت الحوانيت تظل مفتوحة حتى منتصف الليل، وكان موسم ازدهار هذا السوق في شهر رمضان وفي غطاس النصارى، إذ كانت الفوانيس تعلق على الحوانيت والأسواق". . فتصير رؤيته في الليل من أنزه الأشياء. . "، وكانت الشموع تباع وتؤجر لاسيما الشموع الضخمة التي كان وزن أحداها يصل إلى قنطار فأكثر وتحمل على عجلات، وذلك من أجل خروج الصبيان لصلاة التراويح، و"سوق الزهومة "، وقد عرف بهذا الأسم نسبة إلى باب الزهومة من أبواب القصر الفاطمي، وكان موضعه في الدولة الفاطمية سوق الصيارف، وكان بالقاهرة عدد من الأسواق تخصصت في بيع لوازم السفر مثل" سوق المرحلين"، وهو معمور الجانبين بالحوانيت المملوءة برحالات الجمال وأقتابها وسائر ما تحتاج اليه يقصده الناس من سائر مصر خاصة في مواسم الحج، ولو أراد الإنسان تجهيز مائة جمل وأكثر في يوم لما شق علية وجود ما يطلبه من ذلك لكثرة ذلك عند التجار في هذا السوق"[128]، كما وكانت هناك أسواق تخصّصت ببيع العطور في كل من قوص، والأشمونين، والقليوبية[129]. ومن خلال هذا العرض يتضح لنا وجود التخصص الحرفي والمهني، فكانت كل سوق متُخصّصة ببيع فئة واحدة من السلع والبضائع، فضلاً عن وجود الأسواق الشاملة التي تشمل عدداً كبيراً من السلع ولا تختص بسلعة واحدة معينة ونراها في معظم مدن مصر كأسواق الإسكندرية وقليوب ودمياط ومنية غمر ودمسيس، ومليج، وسنباط، والجيزة وغيرها من المدن، وكانت حافلة بجميع أنواع البضائع والمواد على اختلافها[130] مثال ذلك السوق الذي كان على الجانب الشرقي لمسجد عمرو بن العاص سوق وكان يسمى سوق القناديل لم يكن له نظير لكثرة البضائع المعروضة فيه، وذكر الرحالة ناصر خسرو انه كانت تعرض فيه الأدوات والأوعية المصنوعة من الزجاج والخزف والفضة والأمشاط ومقابض السكاكين وغيرها، وفيها بقالين وعطارين وبائعي خردوات، وكل ما يمكن ان يحتاجه المشتري يمكن ان يجده في هذا السوق[131]. كما عرفت أسواق مصر آنذاك الباعة المتجولين الذين كانوا يفترشون أرض السوق ببضاعتهم، وقد عرفتهم مصادر ذلك العصر بأسم" أرباب المقاعد"الذين كانوا يبيعون مختلف البضائع من المأكولات، والمشروبات حتى الخواتم والأساور وزينة النساء، وبعض الأحيان كانوا يتجولون بما يحملون من بضاعة في الشوارع وينادون على بضائعهم في الأماكن البعيدة عن الأسواق[132]، ففي سوق السلاح كان أولئك الباعة يفترشون أرض السوق أمام حوانيت بيع السلاح، وحوانيت الصيارفة لبيع بضائعهم، ويشعلون المشاعل إذا أقبل الليل، وكان الناس يتخذون هذا السوق في الليل مكاناً للنزهة، أما في سوق القصبة فقد كان الباعة المتجولين يجلسون "بأطباق الخبز وأصناف المعايش" [133]. ووجد في العصر الأيوبي سوق بأكمله لهذا النوع من الباعة، وهو"سوق القفيصات" الذي كان الباعة يجلسون فيه تجاه القبة المنصورية على على تخوت وضعت فوقها أقفاص صغار (قفيصات) من الحديد، شبك فيها الطوائف من الخواتم والفصوص، وأساور النسوان، وخلاخيلهن، وغير ذلك،

وكان اولئك الباعة يستأجرون الأرض التي يجلسون عليها من مباشر المارستان المنصوري الذي كان السوق من أوقافه، وهو ما يوضح لنا أن الأرض التي كان يفترشها الباعة في الأسواق كانت تؤجر لهم مثل الحوانيت تماماً، ويبدو أن المنافسة بين أولئك الباعة من جهة وأصحاب الحوانيت من جهة أخرى كانت تشتعل لدرجة تتطلب تدخل الدولة من آن لآخر[134].

ب. الأسواق المؤقتة

أما بالنسبة إلى الأسواق غير الدائمية أو المؤقتة فقد ضم هذا النوع أنماطاً عدة من الأسواق كالأسواق الأسبوعية التي كانت تُقام في يوم معين من أيام الأسبوع، وكانت تُعرف باسم ذلك اليوم، حيث كان السوق يُنصب في صباح ذلك اليوم، ويفض في آخر النهار من اليوم نفسه، واقيمت هذه الأسواق داخل المدن في الساحات العامة للمدينة وفي الأماكن الخالية من العمران، وكانت الصبغة الغالبة لها أن المشترين والبائعين يقطنون على مسيرة نصف يوم منها على الأكثر، ويشّكل البائعون حلقة يطلق عليها "دور"، ويعرف كل من هذه الأسواق حسب يوم الأسبوع، والمكان اللذين تنُصب فيها، وكانت تُقام بعض الأسواق الأسبوعية في المناطق الحضرية[135]، مثل بعض المدن التي لم يكن لها أسواق دائمية وإنما يقتصر سوقها على يوم واحد في الأسبوع[136]. كما اقيمت الأسواق الأسبوعية أيضاً خارج المدن، وذلك لأن مساحة المدينة لا تسمح بعقد بعض الأسواق الاسبوعية داخلها، ويشترط في المكان الذي تُعقد فيه مثل هذه الأسواق أن يكون مكاناً يسهل الوصول إليه لمن شاء أن يقصده من الريف والمدينة، وأن يكون مكاناً يتوافر فيه الماء والكلأ لتلبية حاجات رواده من الناس[137]، ومن الأسواق الأسبوعية التي كانت تعُقد خارج المدن الأسواق التابعة للقرى مثل : سوق قرية دقدقوس، وسوق قرية منية أشنا على ساحلي شرقي للنيل في تنيس[138]، وسوق القرية المعتمدية غربي النيل كان بها سوق يوم معلوم[139]، مثل : سوق قرية دمسيس بشرقي نهر النيل يوم السبت، ويباع ويشترى من الثياب والأمتعة والتجار يقصدونها[140]، وسوق الجيزة، ويقام يوم الأحد وهو من الأسواق العظيمة التي يجتمع إليها كثير من التجار[141]، وكان لدقدوس سوق يوم الأربعاء[142]، وسوق "بموية" يوم الخميس[143]، ووجدت أيضاً الأسواق الموسمية التي كانت تعقد في فصول معينة من السنة، ويفد إليها سائر الناس للبيع والشراء، وتقع هذه الأسواق في أماكن مختلفة ومتناثرة، وكانت تُقام في مُلتقى الطرق التجارية الكبرى، كأسواق قوص فقد وصفها ابن جبير بأنها" حفيلة الأسواق متسعة المرافق، كثيرة الخلق لكثرة الصادر والوارد من الحجاج والتجار واليمنيين والهنديين وتجار أرض الحبشة، وهي ملتقى الحجاج المغاربة والمصريين والأسكندريين ومن يتصل بهم"[144]. وكانت هناك الأسواق العسكرية التي كانت تصحب عادة الجيش في تنقلاته أثناء تحركاته التي تقام عند تجهيز الجيوش للقتال، فعلى سبيل المثال عندما خرج السلطان صلاح الدين لمهاجمة بلاد برقة في عام 567هـ/1171م أمر بتجهيز الأسواق من صغار الباعة الذين يقدمون كل ما يحتاجه المشاركون في القتال[145]، وهذه الأسواق الدورية كانت تحتم على بعض الباعة وصغار التجار أن ينتقلوا من مكان لآخر من أجل ممارسة نشاطهم، كما كانت هذه الأسواق تجذب أهل الريف المجاورين لها لبيع الفائض عن حاجتهم مما يزرعون أو يربون والحصول على ما يحتاجون إليه[146]. ومن مظاهر تنظيم الأسواق كذلك، وجود الفنادق والخانات، والقيساريات[147] إذ قامت الدولة الأيوبية برعاية أرباب الحرف ومساعدتهم في فتح مصانعهم وإقامة حوانيت خاصة بهم والعناية بالمرافق التي تخدم هذه المناطق باقامة مجموعة من المنشآت والمرافق العامة لخدمة التجارة، وتهيئة السبل أمام التجار حتى يستطيعوا ممارسة أعمالهم التجارية من دون مشقة، ولم تكن غالبية المدن المصرية لتخلو من الفنادق، والقياسر، وذكر المقريزي بعضاً منها مثل : قيسارية ابن قريش التي أنشأها القاضي المرتضى ابن قريش[148]، وكان يسكن بها بعص تجار الارمن والبزازين، وقيسارية ابن ابي اسامة وقد انشأها الشيخ ابو الحسن علي بن احمد الحسن بن ابي اسامة سنة 518هـ/1124م صاحب ديوان الانشاء في أيام الخليفة الآمر باحكام الله، وقيسارية جماركس بناها الأمير فخر الدين جماركس في سنة 592هـ/ 1195م، كانت محل اشادة من نزلها من التجار لحسن بنائها وفخامته، وكان يوجد بأعلاها مسجد كبير[149]. أما الفنادق أو الخانات فكانت عبارة عن بناء واسع من عدة طوابق، تتكون من غرف مختلفة ومخازن، ولها فناء داخل يحتوي على البضائع والدواب، وبها حمام ومخبز، وتحاط بسور وحديقة، وكان يسكنها دائماً التجار الأجانب وظهرت منشآت خاصة بالتجار الأتراك واليمنيين والهنود والفرس والمغاربة وغيرهم، ويرجع بناء بعضها الى عهد الفاطميين[150]. وجاء عن الرحالة ناصر خسرو أنه رأى في الفسطاط أثناء زيارته لمصر خاناً يسمى "دار الوزير" لايباع فيه سوى القصب وفي الدور الأسفل منه يجلس الخياطون، وفي الأعلى الرفاءون وإيجار هذا الخان لا يقل عن اثنى عشر الف دينار في السنة ويقول : " إن في هذه المدينة مائتي خان أخرى" [151]، كما ذكر المقريزي عدداً من الخانات مثل : خان مسرور : وكان تنزله أعيان التجار الشاميين بتجاراتهم، وخان السبيل، ويقع خارج باب الفتوح وقد أنشأه الأمير بهاء الدين أبو سعيد قراقوش عبدالله الأسدي لأبناء السبيل والمسافرين، وخان منكورش : ويقع هذا الخان بالقرب من الجامع

doi : 10 .25007/ajnu .v8n1a309

الأزهر وقد أنشأه الأمير ركن الدين منكورش أحد أمراء السلطان صلاح الدين يوسف بن أيوب[152]. وبالنسبة لملكية هذه المنشأة فكانت ملكاً للدولة الأيوبية بعد سيطرتها على ممتلكات الفاطميين وكانت الحوانيت في الغالب ملكاً للسلطان" فليس لأحد أن يملك عقاراً، أو بيتاً غير المنازل وما يكون قد بناه لنفسه"[153]، وقامت الدولة بتأجيرها لأرباب الحرف والصناعات بأجر يتراوح بين دينارين وعشرة دنانير[154]، وكان يطلق على ما يُستحّصل من اجارات حوانيت الصنّاع والصباغين، والحاكة، والعطارين، والسيوفيين فضلاً عن إرادات الطواحين والحمامات بالأموال الهلالية [155]. فضلاً عن الحوانيت العامة وجدت حوانيت أو مصانع أهلية انتشرت في مختلف أنحاء البلاد المصرية تراوحت بين الصغر والكبر، فالحوانيت الصغيرة يمتلك أصحابها رأس المال والآلات البسيطة وقد يعمل فيها الصانع بنفسه، وغالباً ما كانت هذه الحوانيت في داخل المنزل الذي يسكنه الصانع حيث توضح وثائق الجنيزة في إحدى الشكايات التي رفعت الى ابراهيم بن موسى بن ميمون(635هـ/ 1237م)، كان احد علماء اليهود بمصر، شكوى اشتكى صاحبها من تحويل جار له لمنزله الواقع في منطقة سكنية الى دكان صباغة وأن دخان قد أتلف كل الصوف والكتان الذي كان ينشره[156]، أما بالنسبة للحوانيت الأكبر حجماً في المدن الكبيرة فكان يمتلكها كبار التجار أو السماسرة أو بعض الموظفين فابن بسام أثناء وصفه لمصنع عبد العزيز الجروي الذي يعد من أكبر مصانع الماء بتنيس يقول "وله مصنع آخر دون هذا "[157]. وكانت الحوانيت إما أن يديرها أصحابها ويصبح الصناع أجراء لديهم[158]، وتفرض الدولة عليهم من الرسوم ما تفرضه على سائر الصناعات الأخرى، وأما أن يقوم أصحابها بتأجيرها لأرباب الحرف والصناعات ليمارسوا فيها صناعاتهم المختلفة[159]. وامتازت حوانيت الأسواق بصغر حجمها، حتى أن متوسط مساحة الواحد منها بلغ خمسة أقدام مربعة يُكدس فيها التاجر كل بضائعه، ويحتفظ في مقدمة الحانوت بمكان يشبه المصطبة يجلس عليه التاجر ومن يتردد عليه من العملاء والأصدقاء للمسامرة[160]، ذلك أن الحوانيت في ذلك العصر لم تتخذ محلاً للبيع والشراء فحسب، بل تردد فيها على التاجر معارفه وأصدقاؤه ليتناقلوا مختلف الحكايات والنوادر، ومن المألوف في مصادر ذلك العصر أن نقرأ عبارة" وحدث أنني كنت جالساً ببعض الحوانيت. " [161]، أو عبارة " وكان يوماً عنده في حانوته فحكى له. " [162]، مما يجعلنا نقّدر أهمية الحوانيت في ذلك العصر بوصفها مراكز علمية واجتماعية، ولذا جاءت ملكية الحوانيت التجارية مشابهة لملكية المصانع، وشارك العامة في مجال التبادل التجاري عن طريق الأعداد الكبيرة من أرباب الحوانيت والدكاكين[163]، وأصحاب المقاعد والطلبيات الذين كانوا يعرضون سلعهم على مقاعد أو طبليات أمام الحوانيت وعلى أبواب الجوامع، وكثيراً ما تعرضت السلطة لهم لمنعهم من الجلوس في الأسواق لما يحدث من تضييق الشوارع ومنافسة أرباب الحوانيت[164]. وفرضت الدولة الأيوبية على حوانيت التجار رقابة شديدة، فدأب المحتسب على أن " لا يمكن ذوي البيوع أن يغبنوا ضعفاء الرعايا، ولا يفسح لهم أن يرفعوا على الحق أسعارهم ويبخسوا الناس أشياءهم. . "[165]، فضلاً عن ملكية الدولة لبعضها امتلك بعض الأفراد الفنادق التجارية، وقد استوعبت هذه الحوانيت أو المصانع أعداداً كبيرة من الباعة والصناع والحرفيين الذين كان لهم دور بارز في مجال الصناعات المختلفة[166].

المبحث الثالث : نظام الاشراف، والرقابة على الأسواق

أشرفت الدولة على الأسواق من خلال مؤسسة الحسبة، ولم تكن بعيدة عن نظام القضاء، وكثيراً ما ادخلت في عموم ولاية القاضي على الرغم من التباين بين الوظيفتين، ويمكن اعتبار(المحتسب) بمثابة مصلح ديني اجتماعي، اقتصادي، له صلاحيته القضائية ويكون عادة مفوضاً من قبل الخليفة أو الوالي، أشبه ما تكون بشرطة الأسواق، ومن أهم واجباتها مراعاة أحكام الشريعة الاسلامية، وإقامة الشعائر الدينية والمحافظة عليها، والإشراف على النشاطات الاقتصادية والنظر في أصحاب الحرف والأداب العامة، ومراقبة الموازين والمكاييل والنقود وغيرها من الواجبات[167]. وفي ظل الدولة الفاطمية تولى الحسبة كبار الموظفين بمرسوم مباشر من قبل الخلفاء الفاطميين، وكان الخليفة الحاكم بأمر الله (386- 411هـ/996- 1021م) قد أعطى المحتسبة صلاحيات واسعة والزمهم التشدد في مراقبة الأسواق والأداب العامة، وأورد الرحالة ناصر خسرو (ت : 481هـ/1088م) أنه لم يعد يسمح في عهد الحاكم بأمرالله ببيع الزبيب حتى لا يستخرج الناس منه الخمر ولم يجرؤ أحد على شربه، ومنع خروج النساء سافرات[168]، ومن المهام الجديدة التي انيطت بالمحتسب في ذلك العصر هو نشر المذهب الشيعي، وقد دأب المحتسب الجلوس في جامعي القاهرة ومصر (الفسطاط) للنظر في مشاكل السوق والفصل بين الخصوم[169]. وتميّزت أسواق مصر بوجود المحتسب الذي يشرف على الأسواق ويراقب الباعة والصناع، فقد كان المحتسب يتميز بدوره الكبير في المرور على الأسواق والإشراف على الباعة والصناع، ويجعل لأهل كل صنعة عريفاً خبيراً بصناعتهم، بصيراً بغشوشهم، وتدليساتهم مشهوراً بالثقة والأمانة يكون مُشرفاً على أحوالهم ويطالعه بأخبارهم وما يجلب إلى سوقهم من السلع والبضائع وما تستقر عليه من الأسعار، ويقوم المحتسب بتنظيم الأسواق وضبط الموازين والمكاييل[170]، وكان أهل الأسواق يقومون

بكنسها وتنظيفها من الأوساخ والطين المتجمع وغير ذلك مما يضر بالناس، ويمنعون أحمال الحطب والتبن وروايا الماء، وأوعية الرماد وأشباه ذلك من الدخول إلى الأسواق لما فيها من الضرر بملابس من يأتي إلى السوق[171]، أما الطرقات ودروب المحلات فلا يجوز لأحد إخراج جدار داره ولا دكانه فيها إلى الممر الذي يسير فيه الناس حتى لا يسبب الأذى والضرر لهم[172]. واهتم الأيوبيون كذلك منذ قيام دولتهم بمحاربة الفساد فعلى الرغم من إنشغالهم بالحروب والجهاد ضد الصليبيين والمغول إلا أنّ ذلك الانشغال لم يُثن عزم سلاطينهم على الاهتمام بالسياسة الداخلية، وتطوير عدد من مؤسساتهم الإدارية ومن بينها مؤسسة الحسبة لما لها من مساس بأستتباب الأمن الداخلي، وتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن كونها واحدة من واجهات دولتهم ولها اتصال مباشر بعامة الناس، وقد نظر الأيوبيون إلى الحسبة باعتبارها من الوظائف الدينية" جليلة القدر، رفيعة الشأن، وأسندوا مهمتها إلى وجوه المسلمين وأعيان المعدلين" [173]، وقد جرت العادة أن يكون لكل مدينة محتسباً يمثلها لا سيما الحواضر الكبيرة كالقاهرة والفسطاط والاسكندرية حيث كان لكل منها محتسبها الخاص[174]. ونظراً لاهتمام الأيوبيين بالحسبة أصبحت قوية الصلة بالسلطة القضائية، وكثيراً ما أسندت الحسبة والقضاء الى شخص واحد، وحظي أصحابها بدعم السلطة الأيوبية فكان أصحابها يترددون الى مجالس الحكام والقضاء، كما أفرد لهم مجلس بالحضرة السلطانية بدار العدل، وهي الدار التي اعتاد السلاطين الأيوبيون على الجلوس فيها بحضور قضاة المذاهب السنية الأربعة، الى جانب أصحاب الوظائف الدينية المهمة، مثل قاضي القضاة، وقاضي العسكر، ومفتي دار العدل، ووكيل بيت المال[175]. ومن المؤشرات التى تظهر اهتمام الأيوبيين بمؤسسة الحسبة هو ما قام به السلطان صلاح الدين الأيوبى سنة 579هـ-1183م حيث بادر الى تنظيم الادارة فيها، وكان من بين اجراءته الادارية اصداره لمنشور خاص أوضح فيه الشروط التي يجب توفرها لمن تؤليه الدوله هذه الوظيفة، ومن بين تلك الشروط ضرورة أن يكون المحتسب أميناً، كريم الخلق، مقيماً للعدل، مؤدياً للفرائض الدينية، وعلى جانب من الذكاء والفطنة، عارفاً باحوال الناس بعيداً عن الاطماع الشخصية، وجاء فى المنشور أيضاً أن المحتسب لا يستطيع ممارسة مهامة المكلف بها من دون اعطائه صلاحيات واسعة في الحبس والاطلاق واقامة الحدود، وبغية تحقيق ذلك دعا السلطان صلاح الدين امراء حلب وقضاتها الى مؤازرة المحتسب فى تنفيذ مهامه، من جانب آخر فقد حدد المنشور أهم الواجبات التى كان على المحتسب القيام بها من أجل ضبط السلوك الاجتماعى، وتنظيم الحياة الاقتصادية من خلال دورة فى اشاعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وحفظ أموال الرعيه، ومراقبة المنتجات والبضائع المغشوشة [176]، كما انيط بالمحتسب مهمة مراقبة المكاييل والموازيين التى كان يتم فحصها فى مكان خاص يعرف بدار العيار[177] حيث كان المحتسب يلزم الباعة باحضار صنجهم وموازينهم الى تلك الدار لفحصها وامضائها فان وجد فيها خللاً الزم أصحابها بشراء نظيره مما هو موجود بتلك الدار[178]. وقد اعتاد المحتسبة على المرور بالاسواق للتفتيش على نظافة الحوانيت، وسلامة ما يقدمه الباعة من طعام فلم "يكن يسمح للعجان أن يعجن الا وعليه ثوب مقطوع الاكمام، وان يشد جبينة بعصابة بيضاء لتمنع عرقه ان يقطر"[179]، وكانوا يلزمون السقائين بتغطية الأوعية وان يلبسوا السراويل القصيرة الضابطة لعوراتهم[180]، بالاضافة الى مراقبتهم وتأكيدهم على نظافة باعة الأطعمة، وكان على المحتسب أن ينظر كذلك في الطرقات فيراعي ما ينبغي أن تكون عليه من الأتساع والنظافة، وأن لاتخرج مصاطب الدكاكين عن الرسم الموضوع لها، وأن يكون لأهل كل صنعة سوق مختص بهم، فمن كانت صناعته تحتاج الى استخدام النار كالطباخ والحداد يلزمه بإبعاد حانوته عن حوانيت أرباب الحرف الأخرى مثل العطارين وباعة الملابس، كما كان عليه مراقبة الخانات والحمامات وغيرها من المرافق العامة[181]. وكان المحتسب هو المسؤول في الترخيص لأصحاب المهن لمزاولة مهنهم وفق الشروط الأصولية المتعارف عليها، فمن شهد له أهل المعرفة بالبراعة أقرّه على ما يتعاطاه من الصناعة، ومن راه مُقصراً نهاه عن التقصير ومن عرفه جاهلاً بصنعته أبعده، ونظراً لتعدد واجباته فقد كان له وكيل أو نائب ينيب عنه في غيابه، كما جاز له أن يجعل لأهل كل صنعة عريفاً من صالح أهلها، خبيراً بصناعتهم، بصيراً بغشوشهم مشهوراً بالثقة والأمانة كي يتولى الإشراف عليهم ويكون عوناً له يستشيرهم، وجاءت تسميتهم أحياناً بـ(الامناء)[182]. وقد اعتمد المحتسب في كثير من الأحيان على(العرف)السائد بين أهل الأصناف في معرفته جودة الصنعة واتقانها والطرق الواجب اتباعها في عمل الصنعة، وتحريم وتحليل ما يجب أن يقوم به أهل المهن وعدّ الفقهاء العرف أساساً يستطيع المحتسب الرجوع إليه، كما جعل من شروط اختبار المحتسب أن يكون : "من ذوي الأجتهاد العرفي دون الشرعي"[183]، وهكذا أصبح العرف بمرور الزمن نظاماً أو شبه قاعدة يسير عليه أهل الأصناف، ويحتوي على تدابير وعادات وشعائر تلقى شفهياً. ولما كانت واجبات المحتسب هي واجبات دينية وأخلاقية قبل كل شيء، لذا كان عليه تطبيق أحكام الشرع والتجوال في الأسواق والأماكن العامة، ومهاجمة مواطن الفساد، وضبط المتلاعبين والغشاشين والعمل على استتباب الأمن الداخلي، كما أن وظيفة الشرطة اضيفت إليه أحياناً فكان له دور

doi : 10 .25007/ajnu .v8n1a309

في الحفاظ على التماسك الأجتماعي للمجتمع الإسلامي، وترصينه من خلال إقرار الأمر الداخلي عن طريق تسكين العامة والقضاء على منازعاتهم في حالات الاضطرابات والفتن، ومكافحة المشعوذين وإقامه الحد على الخمارين وابطال الملاهي، والقضاء على الربا في العقود والقروض، والكف عن الجدل الديني في العقائد الدينية، وعدم التعرض للسلف الصالح والقضاء على الشائعات الباطلة، ومراقبة المسافرين وصيانة أماكن العبادة إلى غير ذلك[184]. أما بالنسبة إلى العقوبات التي كان يفرضها المحتسبة بحق المخالفين فقد تدرجت في شدتها بين التعريف بالخطأ وذلك بالوعظ والنصح والتخويف والتعنيف بالقول الغليظ الخشن أو أن يلجأ إلى التغيير باليد كاراقة الخمور ونزع الذهب من أصابع المتحلي به[185]، وقد يلجأ المحتسب إلى عقوبة التشهير : " فمن وجده قد غش مسلماً أو أكل بباطل درهماً أو أخبر مشترياً بزائد أو خرج من معهود العوائد شهره بالبلد وأنزل به العقاب" [186].

وقد ذكرت كتب التاريخ والتراجم ابتداء من القرن 6 هـ/12م شخصيات عديدة تولت الحسبة بمصر في ذلك العصر نذكر منهم على سبيل المثال : القاضى تاج الدين عبد الوهاب بن بدر بن بنت الاعز الشافعي(614-699هـ/1217-1299م) الذى تولى القضاء وحسبة الديار المصرية فضلاً وظائف اخرى[187]،كما جمع الشيخ نجم الدين ابو الفتوح مظفر الدين بن محمد الشيرجى الانصارى(ت : 657هـ-1259م) بين الحسبة ووكالة بيت المال، فضلاً عن التدريس[188].ومن يطالع تراجم المحتسبة في هذه الفترة يجد أن الأيوبيين لم يعهدوا هذه الوظيفة إلا لكبار القضاة والفقهاء ووجهاء المسلمين لتحقيق الغاية المرجوة من قيامهم بواجب الحسبة مثل الشيخ أبي علي القرشي، الحسن بن محمود ولد بمصر سنة 560هـ/1164م، وتولى مناصب عديدة منها عقود الأنكحة والوكالة السلطانية بالقاهرة، فضلاً عن الحسبة وتوفي سنة 621هـ/1224م[189]، والشيخ محمد بن الفضل الربعي كان أحد فقهاء المالكية تولى الحسبة بالقاهرة، وتوفي سنة 629هـ/1231م[190]، واحمد بن عبدالكريم بن غازي الواسطي، زين الدين أبو العباس، وكان إمام مسجد ينوب الحسبة بالقاهرة توفي سنة 696هـ/1296م[191]. ما سبق يمكن القول أنّ النشاط الاقتصادي كان خاضعاً لإشراف الدولة من خلال عدد من الموظفين أهمهم المحتسب الذي كان يقوم بالتفتيش على بضائع التجار من حيث الجودة والرداءة، ومنعه لهم من الغش، ومن احتكار السلع، واختبار الموازين والمكاييل[192]، ومنع العاملين في الأغذية من خلط مواداً ضارة بالجسم أو أقل جودة إلى ما يصنعونه[193]، وكان على المحتسب في بداية الأمر أن يعرفهم أخطاءهم حتى لا يعودوا إلى ارتكابها مرة أخرى، ثمّ يعظهم بالكلام اللطيف اللين[194]، وإذا لم يمتثلوا لمواعظة المحتسب وأوامره تعرضوا لعقوبات متعددة منها : -

1. التعنيف باللسان على ألا يكون السب فاحشاً كقوله : " ياجاهل يافاسق، يا أحمق ألا تخاف الله"[195]. اخراج صاحب الحرفة أو التاجر المتلاعب من السوق[196].

2. الضرب بالسوط والدرة" تقويماً للعامة من الاعوجاج"(197)، فعندما أسود الخبز في عصر الصالح نجم الدين ضرب المحتسبون الطحانين والخبازين، وطافوا بهم الأسواق ليرتدع غيرهم فتحسن الخبز وتوفر في الأسواق(198).

3. التشهير والتجريس، فكان المذنب يطرح على ظهر جمل أو حمار حاملاً بيده جرس يدقه ويلبس طرطوراً على رأسه مكللاً بالخرز والوداع والأجراس ليعلم بفضيحته أكبر عدد من الناس[199]، وذلك" أرعب لقلوب العامة وأشد خوفاً"[200]، ومنهم من يشهر بعد أن يحلق الرأس دون اللحية ويلطخ وجهه بالسواد والأزبال[201].

4. ومن العقوبات أيضاً الغرامة المالية لمن أتلف شيئاً من أملاك الآخرين أو أهملها[202]، ويتمثل الارتباط الحرفي أيضاً في وجود عريف واحد يشرف على كل أرباب الحرفة الواحدة، ويوضح الشيزري سبب ظهوره بقوله" ولما لم تدخل الإحاطة بإفعال السوقة تحت وسع المحتسب جاز له أن يجعل لأهل كل صنعة عريفاً من صالح أهلها، خبيراً بصناعتهم، بصيراً بغشوشهم وتدليساتهم مشهوراً بالثقة والأمانة، يكون مشرفاً على أحوالهم، ويطالعه بأخبارهم، وما يجلب إلى سوقهم من السلع والبضائع"[203]. ويوضّح هذا النص أن العريف لابد أن يكون من أهل الحرفة، والأهم من ذلك لم يكن مختاراً من قبل أهل حرفته، وإنما يتم أختياره من قبل المحتسب كرقيب لأهل الصناعة، وينتظر منه منع غشهم وتدليسهم إذ أنه الخبير في تدقيق الجانب الفني، فكان يشرف على مراحل الصناعة المختلفة حتى إعدادها وبيعها، بل إن بعض الحرف كان يشترط على أصحابها ألا تتم مراحل معينة منها إلا بحضوره ومن هؤلاء الهرائسيين[204]، والنقانقيين[205]. قد اتبعت السلطة الأيوبية اسلوباً وقائياً لرعاية العامة صحياً إذ اهتمت بنظافة الأسواق بصفة عامة، والزمت العاملين في حرف الطعام والشراب بتنظيف أوانيهم[206]، وجعلت لبعضهم زياً خاصاً تفادياً لسقوط العرق أو الشعر في الطعام[207]، وفرضت عليهم تغطية أوانيهم من الذباب وهوام الأرض والزمت النقانقيين مثلاً عند دق اللحم أن يكون بجوار كل منهم شخص بمذبة يطرد بها الذباب[208]، وعاقبت كل من يضيف الى صنعته ما يضر الإنسان، وأفردت لبعض الصناعات ذات المخلفات الضارة

بالصحة أطراف المدينة، واشترطت على أصحاب هذه الصناعات سعة الأماكن وتهويتها وارتفاع سقفها حفاظاً على العاملين بها[209].

الاستنتاجات

من أبرز الاستنتاجات التي توصل اليها البحث :

1. حظيت الأنشطة الاقتصادية باهتمام الأيوبيين، وقد انعكس ذلك على الأسواق المصرية التي شهدت نمواً وازدهاراً مُقارنة مع المدن الشامية التي كانت أكثر عرضة للهجمات الصليبية .

2. كان لموقع مصر، ووقوعها على طرق التجارة الدولية، وتوفر الموارد الطبيعية اللازمة للانتاج، وغيرها من العوامل، أن ساهمت في بروز مهن، وصناعات مُختلفة بين بسيطة كالصناعات الغذائية، والنسيجية، وأخرى مركبة كالصناعات المعدنية.

3. رحّب غالبية أصحاب الحرف والصناعات بمجيء الأيوبيين رغبة في التخلص من الظلم، والتعسف الذي وقع عليهم، وبخاصة في نهاية العصر الفاطمي بسبب تدهور الأوضاع السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية الناجمة عن الصراعات بين القادة، والوزراء الفاطميين، وحرص السلطان صلاح الدين على تخفيف أعباء الضرائب التي كانت ترهق كاهل التجار والصناع والحرفيين.

4. رغم انشغال الأيوبيين بالحروب ضد الصليبيين الا أنّ ذلك لم يُثن عزم سلاطينهم على الاهتمام بالسياسة الداخلية، وتطوير عدد من مؤسساتهم الادارية، ومن بينها مؤسسة الحسبة لما لها من مساس باستتباب الأمن الداخلي، ومحاربة الفساد، ووضع اسس مُحكمة لمراقبة الأسواق.

5. تركّزت الأسواق الكبيرة في الحواضر كالقاهرة، والاسكندرية، وتنوّعت بين أسواق دائمية، واخرى موسمية، واسواق عامة، واخرى مُتخصّصة بسلعة معينة.

6. شّكلت النشاطات الاقتصادية بالسوق مورداً هاماً من موارد الثروة للأفراد، والدولة الأيوبية معاً، وبرز التخصّص في الأسواق المصرية واضحاً، وأخذت الحرف تأخذ أعرافاً، واصولاً خاصة بكل مهنة وحرفة.

7. كان الحرفيون والصناع في السوق يمُثلون شريحة اجتماعية واسعة لها مكانتها ودورها في الحياة العامة، ولم يكن افرادها بمعزولين عن المجتمع المصري، حيث شاركوا الناس في أفراحهم وأحزانهم، وكان للكثير منهم مساهماتهم الحربية ضد الصليبيين، وضّمت هذه الشريحة مختلف فئات المجتمع، فكان من بينهم أصحاب الصنائع، وصغار التجار، والباعة، وذوي الدخل المحدود.

8. تركت الكوارث الطبيعية أثاراً سيئة على الأسواق، ونشاطاتها الاقتصادية، فقد هلك بسبب الأوبئة والطواعين وغيرها من الكوارث التي اجتاحت مصر عدد كبير من السكان، وأعاق بعضها الأخر طرق التجارة التي كانت تقطع نتيجة حدوث بعض الكوارث كالفيضانات، مما أدى الى عدم وصول البضائع في الأوقات المناسبه الى الأسواق، ومن ثمّ الى انعدام بعضها وغلاء أسعارها لا سيما الغذائية منها، وماكان يرافق ذلك من مظاهر وممارسات سلبية، كالاحتكار والغش، والتلاعب بالعملة أحياناً.

الهوامش

(*) بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة (الحرف والصناعات في مصر الأيوبية 567-648هـ/1171-1250م)، للباحثة (كاذين أنور صديق) وباشراف أ. د. شوكت عارف محمد، فاكولتي العلوم الانسانية، جامعة زاخو، 2016.

1. أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي(ت : 665هـ/1266م)، الذيل على الروضتين، تحقيق. محمد زاهد الكوثري (بيروت : 1974)، ص159، المقريزي، أحمد بن علي (ت : 845هـ/1441م)، السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق. محمد عبد القادر عطا(بيروت : 1997)، جـ1، ق1، ص279.
2. أبو شامة، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية، دار الجيل(بيروت : د/ت)، جـ2، ص185- 186 ؛ المقريزي، السلوك، جـ1، ص162- 163.
3. ابن الاثير، عزالدين علي بن أبي الكرم الجزري (ت : 630هـ/1232م)، الكامل في التاريخ، دار بيروت للطباعة (بيروت : 1982)، جـ11، ص 414.
4. الدواداري، عبد الله ابن أيبك (ت : 736هـ/1335م)، كنز الدرر وجامع الغرر (الدر المطلوب في أخبار ملوك بني أيوب)، تحقيق. سعيد عبد الفتاح عاشور، دار إحياء الكتب العربية (القاهرة : 1972)، جـ7، ص109-110.
5. ابن سعيد الأندلسي، علي بن موسى بن محمد (ت : 685هـ/ 1286م)، النجوم الزاهرة في حلي حضرة القاهرة، القسم الخاص بالقاهرة، من كتاب المغرب في حلي المغرب، تحقيق. حسين نصّار، مطبعة دار الكتب المصرية، ط2 (القاهرة : 2000)، ص27
6. ابن اياس، محمد بن أحمد الحنفي (ت : 930هـ/1523م)، بدائع الزهور في وقائع الدهور، مكتبة مدبولي (القاهرة : 2005)، جـ1، ق1، ص269 ؛ الجعيدي، شلبي ابراهيم، طبقة العامة في مصر في العصر الأيوبي (567-648هـ/1170 – 1250م)، الهيئة المصرية العامة للكتاب(القاهرة : 2003)، ص91.
7. الشيزري، عبد الرحمن بن عبد الله بن نصر (ت : 589هـ/1193م)، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق. السيد الباز العريني، (بيروت : 1969)، ص12.
8. الشيزري، نهاية الرتبة، ص21- 103.
9. أبو شامة، الروضتين، جـ2، ص 64، 70 ؛ ابن خلكان، شمس الدين أحمد بن محمد (ت : 681هـ/1282م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق. . إحسان عباس، دار صادر (بيروت : 1977)، جـ2، ص447.
10. الاصفهاني، عماد الدين محمد بن الكاتب(ت : 597هـ/1200م)، الفتح القسي في الفتح القدسي (بيروت : 2004)، ص343، ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم (ت: 697هـ/1297م)، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، تحقيق. جمال الدين الشيال(القاهرة : 1953)، جـ1، ص174.
11. التطيلي، بنيامين بن يونة النباري (569هـ/1173م)، رحلة بنيامين التطيلي، ترجمة. عزرا حداد، تقديم : عباس العزاوي، بيت الوراق (بيروت : 2011)، ص174؛ النابلسي، فخر الدين عثمان بن إبراهيم (ت : بعد 643هـ/ 1243م تاريخ الفيوم وبلاده، دار الجيل(بيروت : 1974)، ص102.
12. التطيلي، رحلة بنيامين، ص179.

doi : 10 .25007/ajnu .v8n1a309

13. الأردب : مكيال مصري للحنطة يتألف من 6 ويبات، وكل ويبة تعادل 168, 12 كغم، أي أنه يقدر بنحو من القمح أو 56 كغم. ينظر : هنتس، فالتر، المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة. كامل العسلي، منشورات الجامعة الاردنية(عمان : 1970)، ص58-59، 80.
14. الجعيدي، طبقة العامة، ص70.
15. النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب(ت : 733هـ/1333م)، نهاية الأرب في فنون الأدب (القاهرة : 1992)، جـ29، ص225.
16. ابن بسام، محمد بن أحمد (ت : أواخر القرن 6هـ/12م)، نهاية الرتبة في طلب الحسبة (بغداد : 1968)، ص12- 27.
17. الشيزري، نهاية الرتبة، ص 12- 13- 73- 74.
18. ابن شداد، بهاء الدين أبو المحاسن بن رافع (ت : 632هـ/1234م)، النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية (القاهرة : 1964). ص30- 33.
19. المقريزي، المواعظ والأعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية، مكتبة الثقافة الدينية (القاهرة : د/ت)، جـ2، ص 24؛ ربيع، حسنين محمد، النظم المالية في مصر زمن الايوبيين(القاهرة : 1964)، ص24.
20. حسن عبد الوهاب حسين، مقالات وبحوث في التاريخ الاجتماعي للحروب الصليبية (الإسكندرية : 1997)، ص 214.
21. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت : 808هـ/1405م)، المقدمة، دار القلم (بيروت : 1981)، جـ1، 360- 361، 369.
22. المقريزي، الخطط، جـ1، ص105.
23. ابن جبير، محمد بن أحمد الكناني الأندلسي (ت : 614هـ/1217م)، رحلة ابن جبير، دار بيروت للطباعة والنشر (بيروت : 1984)، ص30.
24. القلقشندي، أحمد بن علي (ت : 821هـ/1418م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا (بيروت : 1987)، جـ3، ص466.
25. المقريزي، الخطط، جـ1، ص 105؛ الحارثي، عدنان محمد فايز، عمران القاهرة وخططها في عهد صلاح الدين الأيوبي (القاهرة : 1999)، ص217.
26. ينظر : المقدمة، جـ1، ص 361، 369.
27. ابن ظهيرة، الفضائل الباهرة في محاسن مصر والقاهرة (القاهرة : 1969)، ص101؛ حسنين محمد ربيع، النظم المالية، ص24.
28. المقريزي، الخطط، جـ2، ص36.
29. المقريزي، الخطط، جـ2، ص87.
30. مرزوق، محمد عبدالعزيز، الفن الاسلامي في العصر الأيوبي، دار القلم (القاهرة : 1963)، ص54-55.
31. ابن الحاج، أبو عبد الله محمد (ت : 737هـ/1336م)، مدخل الشرع الشريف في المذاهب الأربعة، دار التراث (القاهرة : د/ت)، جـ1، ص325- 326.
32. ابن جبير، رحلة، ص45 ؛ المقريزي، الخطط، جـ1، ص575. .
33. المقريزي، الخطط، جـ2، ص81.
34. المقريزي، الخطط، جـ2، ص608- 610.
35. الشيزري، نهاية الرتبة، ص64 ؛ المقريزي، الخطط، جـ1، ص104.
36. أبو شامة، الروضتين، جـ2، ص151- 125 ؛ المقريزي، الخطط، جـ1، ص298.
37. البغدادي، عبداللطيف بن يوسف (ت : 629هـ/1231م)، الإفادة والأعتبار في الأمور المشاهدة والحوادث المعاينة بأرض مصر، تحقيق. علي محسن عيسى مال الله، دار الحكمة (بغداد : 1987)، ص118؛ أبو شامة، الذيل على الروضتين، ص20.
38. المقريزي، اغاثة الأمة بكشف الغمة(القاهرة : 1999)، ص62- 64.
39. ابن واصل، مفرج الكروب، جـ5، ص158.
40. أبو شامة، الروضتين، جـ4، ص273- 274.
41. ابن الاخوة، محمد بن محمد بن أحمد القرشي (ت : 729هـ/1326م)، معالم القربى في أحكام الحسبة (القاهرة : د/ت)، معالم، ص100.
42. البغدادي، الإفادة والأعتبار، ص95 ؛ المقريزي، السلوك، جـ1، ق1، ص188.
43. المقريزي، السلوك، جـ1، ق1، ص66، 135.
44. المقريزي، السلوك، جـ1، ق1، ص159، 161.
45. البغدادي، الإفادة والأعتبار، ص95 ؛ المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، تقديم. سعد عبد الفتاح عاشور، دار الهلال (الكويت : 1990)، ص31.
46. ابن نظيف الحموي، محمد بن علي (ت : 641هـ/1243م)، التاريخ المنصوري، تلخيص كشف البيان في حوادث الزمان(دمشق : 1981)، جـ1، ص14.
47. البغدادي، الإفادة والأعتبار، ص96 ؛ النويري، نهاية الأرب، جـ29، ص38.
48. أبو شامة، الذيل، ص159 ؛ المقريزي، السلوك، جـ1، ق1، ص279. .
49. ابن العميد، المكين جرجيس بن ابي ألياس (ت : 672هـ/1273م)، أخبار الأيوبيين، مكتبة الثقافة الدينية(القاهرة : د/ت)، ص12.
50. الصاوي، أحمد السيد، مجاعات مصر الفاطمية (بيروت : 1988)، ص179.
51. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت : 808هـ/1405م)، مقدمة ابن خلدون، دار القلم (بيروت : 1981)، ص251، 258.
52. ابن أبي أصيبعة، موفق الدين أحمد بن القاسم (ت : 668هـ/1269م)، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، (بيروت : 1965)، ص 580.
53. كان يباع القنطار من الشب لتجار الروم بسعر أربعة دنانير الى ستة دنانير، ويباع للصباغين بسعر ستة دنانير ونصف. ابن مماتي، الأسعد بن المهذب بن أبي مليح (ت : 606هـ/1209م)، قوانين الدواوين، جمع وتحقيق. عزيز سوريال عطية(القاهرة : 1991)، ص329 ؛ المقريزي، الخطط، جـ1، ص109.
54. ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص334، 336.
55. ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص364.
56. كان يشرف على الطراز موظف كبير يسمى بـ صاحب الطراز، وكان له مساعدون في مصانع النسيج بالبلاد المصرية كلها، كما كان له مقرر رسمي ومراكب ينتقل بها في النيل. ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص 330.
57. المقريزي، السلوك، جـ3، ق1، ص295، حسنين محمد ربيع، النظم المالية، ص43.
58. المقريزي، اغاثة الامة، ص28.
59. المقريزي، النقود الإسلامية، ص67-68.
60. المقريزي، النقود الإسلامية، ص75.
61. المقدسي، شمس الدين محمد بن أحمد (ت : حوالي 380هـ/ 990م)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم (القاهرة : 1992)، ص204.
62. القلقشندي، أحمد بن علي (ت : 821هـ/1418م)، صبح الأعشى في صناعة الأنشا(بيروت : 1987)، جـ3، ص441.
63. ابن فضل الله العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى (ت : 749هـ/1348م)، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار (بيروت : 1971)، ص81.
64. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت : 911هـ/1505م)، حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة (بيروت : 2004)، جـ 2، ص321.
65. الدوري، عبدالعزيز، نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، مجلة كلية الآداب، بغداد، ع(1)، 1959، ص2-3.
66. اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن واضح (ت : 284هـ/896م)، البلدان، مكتبة المصطفى الالكترونية، ص246.
67. الطبري، محمد بن جرير (ت : 310هـ/922م)، تاريخ الرسل والملوك (القاهرة: 1968- 1971)، جـ4، ص44؛ اليعقوبي، البلدان، ص311.
68. اليعقوبي، البلدان، ص361؛ الشيزري، نهاية الرتبة، ص11.
69. عبده قاسم، قاسم، النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك، دار المعارف (القاهرة : 1978)، ص52.
70. ابن بطوطة، محمد بن عبدالله الطنجي (ت : 779هـ/1377م)، رحلة ابن بطوطة، المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار (بيروت : 1964)، ص53.
71. المقريزي، الخطط، جـ1، ص262- 263.
72. ناصر خسرو، معين ناصر الدين القبادياني (ت : 481هـ/1088م)، سفرنامة (الرياض : 1983)، ص76.

73. الادريسي، الشريف محمد بن عبدالله بن ادريس الحسني (ت : 560هـ/ 1165م)، المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس مأخوذه من كتاب (نزهة المشتاق في أختراق الآفاق)، مطابع بريل (ليدن : 1863م)، ص143.
74. ابن بسام، نهاية الرتبة، ص17.
75. الشيزري، نهاية الرتبة، ص11.
76. الشيزري، نهاية الرتبة، ص12.
77. الشيزري، نهاية الرتبة، ص12.
78. الشيزري، نهاية الرتبة، ص13.
79. الشيزري، نهاية الرتبة، ص14.
80. المقريزي، الخطط، جـ2، ص284.
81. المقريزي، الخطط، جـ2، ص282.
82. المقريزي، الخطط، جـ2، ص482.
83. التنوخي، الحسن بن أبي القاسم (ت : 384هـ/994م)، نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة (بيروت : 1971- 1972)، جـ2، ص99.
84. المقريزي، الخطط، جـ2، ص482.
85. ابن جبير، رحلة، ص85.
86. الشيزري، نهاية الرتبة، ص11.
87. المقريزي، الخطط، جـ2، ص96
88. الشيزري، نهاية الرتبة، ص24؛ المقريزي، الخطط، جـ2، ص96.
89. البراوي، راشد، حالة مصر الأقتصادية في عهد الفاطميين، مكتبة النهضة المصرية (القاهرة : 1984)، ص195-196.
90. ناصر خسرو، سفرنامة، ص76.
91. المقدسي، أحسن التقاسيم، ص199.
92. الادريسي، نزهة المشتاق، ص153- 156، 161.
93. ابن بطوطة، محمد بن عبدالله بن إبراهيم (ت : 779هـ/1377م)، رحلة ابن بطوطة (بيروت : 1987)، ص47.
94. سمنهود : وهي مدينة على ساحل النيل من نواحي مصر جمة دمياط، ابن بطوطة، رحلة، ص53.
95. ابن فضل الله العمري، مسالك الابصار، ص158.
96. ابن جبير، رحلة، ص18.
97. ابن جبير، رحلة، ص32- 35.
98. ابن جبير، رحلة، ص14.
99. الخطط، جـ2، ص25، 27، 34، 93، 106.
100. الشيزري، نهاية الرتبة، ص60.
101. ابن بسام، نهاية الرتبة، ص17.
102. الشيزري، نهاية الرتبة، ص11 ؛ ابن الاخوة، معالم القربى، ص78-79.
103. الاصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (ت : 356هـ/967م)، الأغاني (بيروت: 1957)، جـ6، ص62.
104. الشيزري، نهاية الرتبة، ص11- 12؛ ابن بسام، نهاية الرتبة، ص17.
105. عاشور، سعيد عبدالفتاح، المجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك (القاهرة: 1992)، ص86.
106. أبو زيد، سهام مصطفى، الحسبة في مصر الاسلامية من الفتح العربي الى نهاية العصر المملوكي (القاهرة : 1986)، ص165.
107. الضمور، حاتم نايل، الاسواق في بلاد الشام في صدر الإسلام، مج3، ع (1) (عمان : 2009)، ص27.
108. المقريزي، الخطط، جـ2، ص95.
109. وكان يعرف في أيام الفاطمين بسوق أمير الجيوش بدر الجمالي، المقريزي، الخطط، جـ2، ص95- 96.
110. المقريزي، الخطط، جـ2، ص98- 99.
111. المقريزي، الخطط، جـ2، ص153.
112. المقريزي، الخطط، جـ2، ص106.
113. المقريزي، الخطط، جـ2، ص94- 98.
114. المقريزي، الخطط، جـ1، ص50.
115. المقريزي، الخطط، جـ2، ص95.
116. المقريزي، الخطط، جـ2، ص78.
117. رحلة ابن جبير، ص14.
118. القوصي، عطية، تجارة مصر في البحر الاحمر (د/م : 1976)، ص191.
119. المقريزي، الخطط، جـ2، ص201.
120. المقريزي، الخطط، جـ2، ص98.
121. القلقشندي، صبح الاعشى، جـ4، ص5.
122. المقريزي، الخطط، جـ2، ص98.
123. المقريزي، الخطط، جـ2، ص101.
124. المقريزي، الخطط، جـ2، ص34.
125. الكتبي، محمد بن إبراهيم بن يحيى (ت : 718هـ/1316 م)، من مباهج الفكر ومناهج العبر للوطواط، تحقيق. عبد العال عبد المنعم الشامي، قسم التراث العربي (الكويت : 1981)، ص26- 29- 76- 78- 81- 85- 94- 96.
126. المقريزي، الخطط، جـ2، ص102.
127. المقريزي، الخطط، جـ2، ص94- 98.
128. المقريزي، الخطط، جـ2، ص97- 98.
129. الكتبي، من مباهج الفكر، ص26- 28- 96- 105.
130. ابن جبير، رحلة، ص85، المقريزي، الخطط، جـ2، ص97-98.
131. سفرنامة، ص102- 105.
132. قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي (القاهرة : 1983)، ص37.
133. المقريزي، الخطط، جـ2، ص93- 95.
134. المقريزي، الخطط، جـ2، 97 ؛ ابن الحاج، المدخل، جـ2، ص 79- 80.
135. حاتم نايل الضمور، الأسواق في بلاد الشام، مج 3، ع(1)، ص30.
136. الادريسي، نزهة المشتاق، ص151.
137. حاتم نايل الضمور، الأسواق في بلاد الشام، مج 3، ع(1)، ص30.
138. الادريسي، نزهة المشتاق، ص153.
139. الادريسي، نزهة المشتاق، ص158.
140. الإدريسي، نزهة المشتاق، ص 153 134 ؛ راشد البراوي، حالة مصر، ص196.
141. ابن جبير، رحلة، ص29 ؛ المقريزي، الخطط، جـ1، ص205.
142. دقدوس : كانت في العصر الأيوبي من أعمال الشرقية، والأن احدى قرى مركز ميت غمر محافظة الدقهلية ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص134.
143. كانت في العصر الأيوبي من أعمال الفيوم، بينها وبين الفيوم ساعتان للراكب. ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص118، النابلسي، الفيوم، ص69.
144. رحلة ابن جبير، ص40- 41.
145. المقريزي، الخطط، جـ2، ص95.
146. عاشور، سعيد عبدالفتاح، الحياة الاجتماعية في المدينة الإسلامية، بحث في مجلة عالم الفكر، 1980، ، مج11، ع1، ص86.
147. القيسارية : فندق كبير أشبه بالسوق، مخصص للتجار الغرباء، كانوا يضعون بضائعهم في أسفله وينامون في أعلاه، وقيسار هي كلمة مأخوذة من اللاتينية، نسبة الى قيصر. ابن سعيد الأندلسي، النجوم الزاهرة، ص27.
148. وهو القاضى المرتضى صفى الدين ابو المجد عبد الرحمن بن على بن عبد العزيز بن على بن قريش مخزونى أحد كتاب الانشاء أيام صلاح الدين وقتل شهيداً على عكا سنة 586هـ/1190م ودفن فى القدس. المقريزي، الخطط، جـ2، ص86.
149. المقريزي، الخطط، جـ2، ص86- 87.
150. المقريزي، الخطط، جـ2، ص90- 91؛ ابو زيد، سهام مصطفى، الحسبة في مصر الاسلامية من الفتح العربي الى نهاية العصر المملوكي، الهيئة العامة للكتاب (القاهرة : 1986)، ص163.
151. سفرنامة، ص106.

doi : 10 .25007/ajnu .v8n1a309

152. الخطط، جـ2، ص92.
153. الدوري، عبدالعزيز نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ع(1)، س(1959)، ص153.
154. النابلسي، الفيوم، ص25.
155. ربيع، حسنين محمد، النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين، ص48.
156. جواتيان، دراسات في التاريخ الاسلامي والنظم الإسلامية، ترجمة وتحقيق. عطية القوصي (الكويت : 1980)، ص166- 167.
157. بسام، محمد بن أحمد (ت : أواخر القرن 6هـ/12م)، أنيس الجليس في أخبار تنيس، تحقيق. جمال الدين الشيال، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج14 (1967)، ص172.
158. ابن الحاج، مدخل الشرع الشريف، جـ4، ص15.
159. القزويني، زكريا بن محمد بن محمود (ت : 682هـ/1283م)، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر (بيروت : د/ت، ص193.
160. سعيد عبدالفتاح عاشور، المجتمع المصري، ص9.
161. السخاوي، علي نور الدين بن أحمد (ت : 902هـ/1496م)، التبر المسبوك في ذيل السلوك (بولاق : 1896)، ص174.
162. السخاوي، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع (القاهرة : 1936)، جـ1، ص176.
163. المقريزي، الخطط، جـ1، ص105.
164. المقريزي، الخطط، جـ2، ص97 ؛ ابن الحاج، المدخل، جـ2، ص79- 80.
165. القلقشندي، صبح الأعشى، جـ11، ص210- 212.
166. ابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ1، ص381.
167. الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البصري (ت : 450هـ/1058م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية (بيروت : 1994)، ص394 وما بعدها.
168. ناصر خسرو، سفرنامة، ص95.
169. المقريزي، الخطط، جـ1، ص463.
170. الشيزري، نهاية الرتبة، ص11، 12، 15.
171. الشيزري، نهاية الرتبة، ص13.
172. الشيزري، نهاية الرتبة، ص14.
173. المقريزي، الخطط، جـ1، ص463.
174. القلقشندي، صبح الأعشى، جـ4، ص38.
175. القلقشندي، صبح الأعشى، جـ4، ص35-38 ؛ المقريزي، الخطط، جـ1، ص209.
176. البنداري، قوام الدين فتح بن علي (ت : 643هـ/1245م)، سنا البرق الشامي، تحقيق. رمضان ششن (بيروت : 1971)، جـ5، ص136-137.
177. دار العيار : هى من بقايا مؤسسات الدولة الفاطمية التى ابقى عليها صلاح الدين، وأخذ ينفق عليها فيما تحتاج اليه من الالات واجر الصناع والمشرفين ونحوهم وجعلها وقفاً على أسوار القاهرة. المقريزي الخطط، جـ1، ص464.
178. المقريزي، لخطط، جـ1، ص464.
179. ابن بسام، نهاية الرتبة، ص22.
180. ابن بسام، نهاية الرتبة، ص25 ؛ المقريزي، الخطط، جـ1، ص463.
181. ابن بسام، نهاية الرتبة، ص17 ؛ العريني، السيد الباز، الشرق الأدنى في العصور الوسطى (الأيوبيون)، دار النهضة، (القاهرة : 1967)، ص214.
182. ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق. محمد حسن شمس الدين(بيروت : 1988)، ص162.
183. ابن بسام، نهاية الرتبة، ص10.
184. الاصفهاني، البرق الشامي، جـ5، ص137 ؛ ابن فضل الله العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص162- 164.
185. المقريزي، الخطط، جـ1، ص646.
186. ابن فضل الله العمري، التعريف، ص163.
187. ابن كثير، إسماعيل عماد الدين (ت : 774هـ/1372م)، البداية والنهاية (بيروت: د/ت)، جـ13، ص249-250.
188. ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي (ت : 1089هـ/1678م)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب (بيروت : د/ت)، جـ5، ص289.
189. المنذري، عبد العظيم بن عبد القوى (ت : 656هـ/1258م)، التكملة لوفيات النقلة، تحقيق. بشار عواد معروف(بيروت : 1988)، جـ5، ص195.
190. المنذري، التكملة لوفيات، جـ6، ص36.
191. ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، جـ5، ص434-435.
192. الشيزري، نهاية الرتبة، ص19.
193. الشيزري، نهاية الرتبة، ص23، 25، 30، 32، 34. .
194. القلقشندي، صبح الأعشى، جـ11، ص70.
195. الغزالي، أبي حامد محمد بن محمد (ت : 505هـ/ 1111م)، إحياء علوم الدين، تحقيق. سيد إبراهيم (القاهرة : 1992)، جـ2، ص491.
196. الشيزري، نهاية الرتبة، ص74 ؛ ابن بسام، نهاية الرتبة، ص80.
197. الدرة : كانت تتخذ من جلد البقر أو الجمل وتحشى بنوى التمر. وهي أشبه ما تكون بعصى للتأديب. القلقشندي، صبح الأعشى، جـ11، ص69.
198. اسماعيل، عباس حلمي، السياسة الداخلية في الدولة الأيوبية في مصر بعد السلطان العادل، دكتوراه غير منشورة (القاهرة : 1955)، ص150.
199. ابن سعيد، النجوم الزاهرة، ص57 ؛ الشيزري، نهاية الرتبة، ص10.
200. الشيزري، نهاية الرتبة، ص10.
201. ابن بسام نهاية الرتبة، ص61.
202. ابن مماتي، قوانين الدواوين، ص330 ؛ ابن بسام، نهاية الرتبة، ص62، 70، 82.
203. الشيزري، نهاية الرتبة، ص12.
204. الشيزري، نهاية الرتبة، ص36.
205. الشيزري، نهاية الرتبة، ص38.
206. ابن بسام، نهاية الرتبة، ص32، 39، 43، 50.
207. الشيزري، نهاية الرتبة، ص22 ؛ ابن بسام، نهاية الرتبة، ص22.
208. الشيزري، نهاية الرتبة، ص34، 38 ؛ ابن بسام، نهاية الرتبة، ص25.
209. ابن بسام، نهاية الرتبة، ص22، 29.